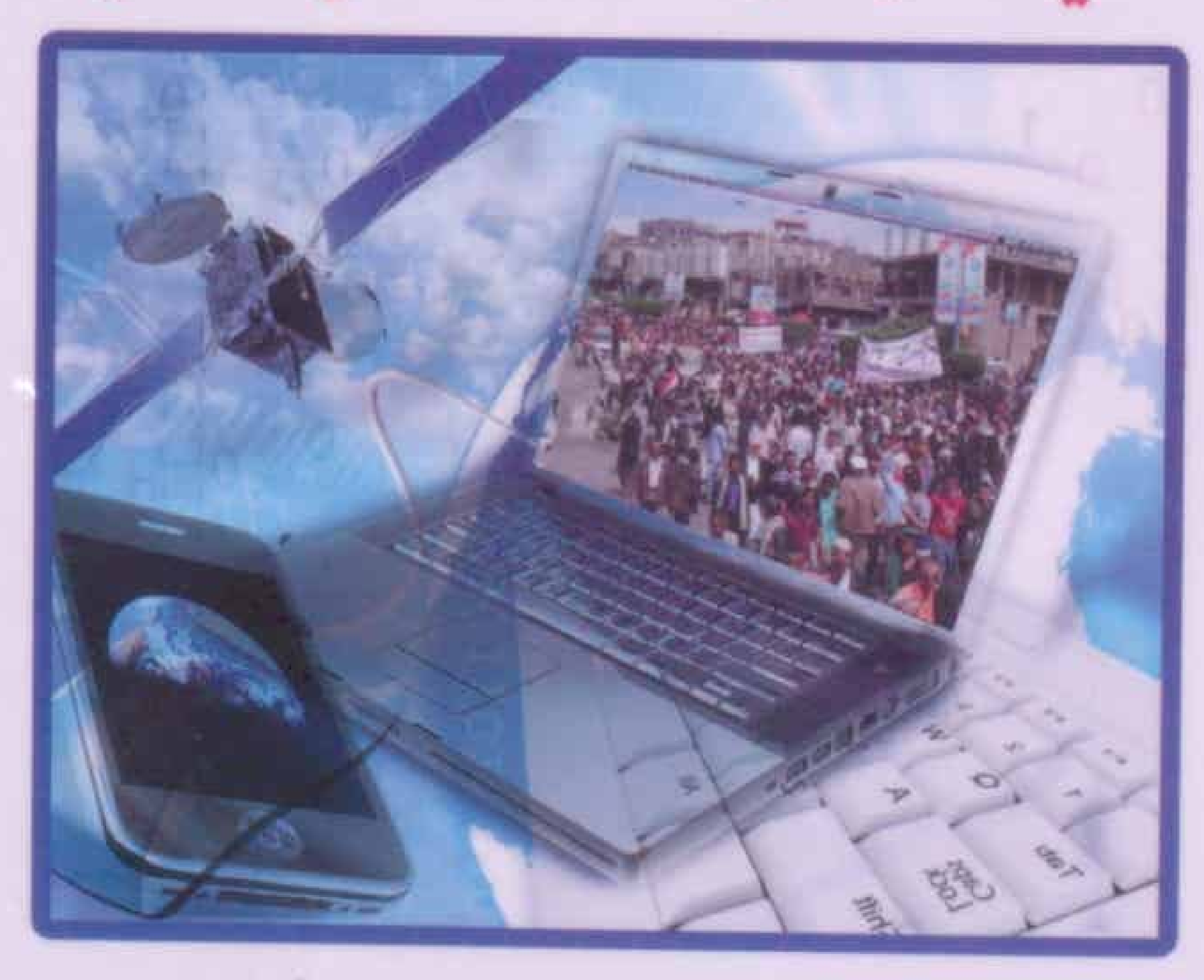


الثقافة وتكنولوجيا الاتصال

التغيرات والتحولات

في عصر العولمة... والربيع العربي



د. عبد الغني عماد



طريق المعرفة

د. عبد الغني عماد

الثقافة وتكنولوجيا الاتصال

التغيرات والتحولات في عصر العولمة... والربيع العربي

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

1433 هـ - 2012 م

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمرا - شارع اميل اده - بناية سلام - ص.ب. 113/6311

تلفون 791123 (01) - تلفاكس 791124 (01) بيروت - لبنان

بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb

majd_pub@hotmail.com

www.editionmajd.com

ISBN 978-614-417-058-8

الفهرس

2012/2/946

المقدمة

سؤال الثقافة شغل السوسيولوجيين والأنتروبولوجيين ولا يزال، وهم لطالما رددوا أن الثقافة هي لحظة ما بعد الطبيعة، ولأنها كذلك فهي طريقة في معرفة الأشياء وفي إدراكها، والمعرفة والإدراك يتمان من خلال إنتاج صور ذهنية تسبغ المعنى على الأشياء والظواهر وتؤسس معايير لفهمها من خلال ترتيب العلاقة بين عناصرها بحيث تتضح الغاية منها.

ولماذا يحتاج الإنسان الى معايير ورموز للعقل والسلوك؟ لسبب بسيط وهو أن السلوك لا يحدث إلا إذا كان هناك غاية للفعل ومعنى له. الافعال الغريزية لا تحدث من خلال غايات ذهنية مدركة وواعية، إنها بواعث ذات غايات متعلقة بالوجود البيولوجي والحاجات العضوية، لذلك لا ثقافة خارج المجتمعات الانسانية. فالانسان يمتلك عقلاً مبدعاً استطاع به أن يغادر حقل الافعال الغريزية، خلاف غيره من الكائنات، تجاوز لحظة الطبيعة الى ما بعدها، الى الثقافة التي تعطي معنى لكل ما

حوله. هنا تكمن جينات الثقافة الأولية، حيث القدرة على السلوك المجاوز والمفارق للفعل الغريزي. واختلاف الثقافات الانسانية مرجعيته إختلاف المعاني والغايات التي يتصورها العقل الجمعي الانساني في أزمنته وأمكنته المختلفة وتفاعله واستجاباته المتعددة.

كيف ينشأ الاختلاف والتنوع والصدام، والثقافة مصدرها واحد هو تفاعل الانسان مع الواقع؟ المشكلة أن الواقع متنوع، واستجابات الانسان وتفاعله وإدراكه لهذا الواقع مختلفة، وهو ينشىء شبكة من المعاني والرموز و"طرق التفكير والشعور والعمل" كما يقول دوركايم ليحدد غايته وسلوكه لكن المشكلة الأعمق أن "الإنسان كائن يتشبث بشبكة المعاني التي نسجها بنفسه" كما يقول ماكس فيبر. وهذا التمسك يولد الانحياز لما يصنعه من معانٍ وطرق تفكير، وهو ما يدفعه الى منحها صفة السمو والقدسية في كثير من الأحيان ناسياً مرجعيتها وأصلها ونسبها، كونها حصيلة تفاعله مع الواقع، وهذا الواقع دائم التغير والتحول مما ينفي الثبات أو الجمود عن أي ثقافة. هذا هو أساس الاختلاف بين الثقافات الذي يولد التمايز ومفاهيم الهوية والخصوصية والتمركز حول الذات.

إن تكون الثقافة في البدء إدراكاً للعالم وللأشياء، فهذه بداية طبيعية. أن تكون صوراً ذهنية تنشأ بواسطة الاتصال والتفاعل ثم تصبح كلاً متكاملاً من طرق التفكير والشعور والعمل كمحصلة للوعي بالعالم والأشياء، والتكيف معه وتحقيق شروط البقاء فيه، فهذه هي لحظة ما بعد الطبيعة، حيث بدأ فيها الانسان صانع التاريخ، في الانتقال الى بناء النظام الاجتماعي من قلب النظام الطبيعي، وعملية البناء وإعادة البناء في شكل جديد هي المرحلة التي تمثل الانعطاف نحو الحالة الارقى والتي تتمثل في تكييف العالم والأشياء واخضاعها، وإعادة بنائها في حلّة جديدة[1].

هذه الدينامية تعني أن الانسان كائن ثنائي: يدرك، يتفاعل، يفعل. والفعل هو ذروة الإفصاح المادي عن الإرادة الانسانية. ولأن الأمر كذلك لا يمكن إدراك طبيعة الثقافة دون رؤية هذا التلازم بين التصور الذهني والفعل العملي. من هنا التميز بين الثقافة والمعرفة، حيث تحتوي الأولى الثانية وتنتقل بها الى حقل الواقع المعاش.

---

[1] انظر كتابنا: عبدالغني عماد: سوسيولوجيا الثقافة، المحددات التأسيسية واشكاليات عصر العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2010.

سؤال الثقافة هذا شغل العقول منذ بداية القرن واستقطب الأقلام والمفكرين، ونشأت حوله عمارة فكرية دشنها منظرون أبدعوا نظريات وأسسوا مدارس ووضعوا مناهج للنظر والتحليل، ومع ذلك بقينا على هامش هذه الورشة، نكاد لا نقرأ أو نتابع ما يحدث في عالم التنظير السوسيوثقافي والمعرفي. ورغم غزارة ما كتب في الغرب في هذا المجال، إلا أن المكتبة العربية تكاد تكون خاوية، عدا بعض التراجم المتناثرة وبعض المؤلفات النادرة التي اكتفت بالعرض دون التحليل والنقد، بدافع الاختصاص والحاجة الأكاديمية والجامعية.

والأخطر من ذلك أن غالبية الكتابات التي تناولت الموضوع وقعت أسيرة الفخ المنهجي للرؤية التي غلبت التحليل الاقتصادي والسياسي، وهكذا جرى تسييس الثقافة وأدلجتها، بحيث أصبحت مجرد فائض تكميلي، هدفه التنويع والتبرير وليس التحليل والتفسير والنقد وإعادة التشكيل. لقد اكتشف غالبيتنا متأخرين مع خواتيم القرن العشرين، إن هذا القرن الآفل لم يكن قرن الاقتصاد والسياسة فحسب، بل قرن الثقافة والصراع الحضاري أيضاً.

الثقافة والعولمة والتقانة

إذا كان الباب الاقتصادي والسياسي قد شرع أمام العولمة، فإنه من الطبيعي أن يصبح المجال الثقافي بكل أبعاده مجالاً خصباً لتداعياتها، ولعل هذا المجال بالتحديد من أخطر النتائج المترتبة على العولمة لاتصالها بالشخصية الثقافية والهوية والانتماء للشعوب والأمم التي أصبحت مكشوفة أمام مؤثرات وتحديات لم تعد تنفع معها الدفاعات الثقافية التقليدية السابقة للحفاظ على الخصوصيات والهويات المحلية.

كانت الثقافة ولا تزال أحد المجالات المصاحبة للصراع بين الأمم والحضارات، وهي اقتصرت في الماضي على التأثير والتأثر المتبادل عبر التجاور الجغرافي والسفر والتجارة، ومن ثم عبرالحروب، التي تفرض في نتيجتها ثقافة الغالب وطرائقه في العيش عبر آلية التقليد والمحاكاة التي أجاد العلامة "ابن خلدون" تفسيرها، فالمغلوب "مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده".

لقد كانت العوامل العسكرية والاقتصادية القائمة على استعمال القوة المادية هي الحاسمة في اخضاع الآخرين وفرض شروط المنتصرين عليهم، لكننا نشهد اليوم تحولاً جذرياً في أدوات وتقنيات إدارة الصراع، سببه التطور الذي تشهده في ميدان انتاج المعارف والأفكار والرموز والقيم، أي أن ميدان الثقافة انتقل من كونه عاملاً مساعداً ليصبح من أبرز حقول الصراع المعاصرة[1]. وما الحديث عن صدام الحضارات الذي دشّنه هنتنغتون، مصنفاً فيه الاسلام من الحضارات المتحدية، إلا دليلاً على المكانة التي أخذ يتبوأها هذا الرأسمال الرمزي الممثل بالثقافة- الحضارة، بوصفها فعل ممانعة ينتج خصوصيته وأتباعه وأدواته، خصوصاً في المناطق التي لم ينجح فيها الاستعمار التقليدي في الحصول على تسليم ثقافي وحضاري كاملين كما في اليابان والعالم العربي والصين والعديد من الدول الاسلامية، وذلك بخلاف ما جرى في معظم افريقيا وأميركا الوسطى والجنوبية، فضلاً عن أميركا الشمالية التي نجح فيها الاستعمار الانكلوساكسوني ومن ثم البرتغالي والاسباني والفرنسي، وتمكن

---

[1] كريم ابو حلاوة: "الآثار الثقافية للعولمة، حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة". مجلة عالم الفكر، المجلد 29 (العدد 3- يناير/ مارس 2001)، ص 181.

من مسخ شخصيتها الحضارية وتوطين لغاته وثقافاته على حساب ثقافات سكان البلاد الأصليين.

ومما لا شك فيه أن الفواصل تتجه نحو التآكل وتصبح تدريجياً أقل حدة، في المجالات والحقول التي تتقدم فيها العولمة، خاصة في مجالات الاقتصاد والسياسة، ثم في وقائع الثقافة والقيم، ذلك أن مفاعيل ثورة الاتصالات والضخ الإعلامي المتواصل المرافق لمجتمع المعلومات، قد جعل من محاولات الانغلاق والانكفاء الثقافي مجرد ردود فعل سلبية لا تفي بغرض الحفاظ على الهوية في ظل التفاوت الهائل في موازين القوى في العالم بين الشمال والجنوب. فثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب، ظهرت وأخذت توطد حضورها بعد ضمور الثقافة المكتوبة أمام هجمة ثقافة الصورة التي استطاعت أن تحطم الحواجز اللغوية بين المجتمعات الانسانية نتيجة لتطور الثقافة التي ساعدت على انتشار منظومة الاتصال الحديثة خارج البلدان التي أنتجتها، وتشكلت في ضوئها امبراطوريات اعلامية مهمتها تصدير ثقافة الصورة بالنظام السمعي والبصري.

وما زاد في انتشار هذه الثقافة هو تراجع معدلات القراءة، حيث أصبح التلفزيون والانترنت منافسين جديين للمؤسسة التربوية التي راحت أيضاً تروج لهذه الثقافة، مما جعله منافساً

حقيقياً إن لم يكن قد أصبح بديلاً للأسرة والمدرسة في بعض المجالات. ومما يزيد من فعالية هذه الثقافة المعولمة، أن التبادل الثقافي الحالي هو تبادل غير متكافىء بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة، وثقافات تقليدية لا تزال أدواتها الموروثة التاريخية هي ذاتها. وبذلك يكون الحاصل غزواً واستتباعاً ثقافياً، بل هيمنة احتوائية أكثر منها عملية تثاقف أو تبادل ثقافي. بهذا تصبح ثقافة العولمة "فعل اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، انها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف – المسلح بالتقانة– فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة[1]. وبالفعل ليست الثورة المعلوماتية والإعلامية وسرعة الاتصالات المذهلة حيادية بحيث تستفيد منها بالتساوي مختلف المجتمعات أو الفئات ضمن المجتمع الواحد بالقدر نفسه في خدمة قضاياها الخاصة. وليس من شك أن لهذه الثورة حسنات وسيئات وفوائد مهمة لكل من يجيد استعمالها، منتجاً كان أو مستهلكاً، لكنها قبل كل شيء أداة فعالة في خدمة من ينتجها ويملكها ويديرها قبل أي طرف آخر وعلى حسابه.

---

[1] عبد الاله بلقزيز: "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، آذار/مارس 1998، ص 98.

لذلك تهيمن أميركا اليوم على العالم، وقد بلغت هذه الهيمنة شأواً عظيماً أفقدت معه المجتمعات المتخلفة الكثير من مناعتها واستقلاليتها ومبادئها وقدرتها على التحكم بمصيرها.

تفضي هذه الخلاصة الى تحديات وجودية أمام الثقافات التي تتعرض لمؤثرات نموذج عالمي يعتمد أحدث ما أنتجه العقل البشري من تقنيات. تتآلف فيها الصور والاشارات والنصوص المرئية والمقروءة على الشاشات الدائمة البث، بحيث وجدت الثقافات الخاصة بالأمم والشعوب نفسها مكشوفة أمام تدفق الرسائل والمعلومات والمفاهيم والقيم الجديدة التي تجوب العالم على مدار الساعة حاملة معها أبطالاً ورموزاً تقتحم مخيلة المشاهد بدءاً برموز الفن والرياضة والأزياء والسينما وصولاً الى الأعمال والاطعمة وأنماط السلوك والمفردات اللغوية المتكررة.

يمثل التحالف بين الثقافة والتقانة ذروة القدرات التي تقدمها العولمة في الحقل الثقافي، فهي تمكنت فعلياً من اختراق الحدود الثقافية انطلاقاً من مراكز صناعة وترويج النماذج الثقافية ذات الطابع الغربي والهوية المؤمركة، وألغت بالتالي إمكانيات التثاقف كخيار يعني الانفتاح الطوعي على المنظومات الثقافية المختلفة عبر آليات التأثر والتأثير والتفاعل المتبادل،

لصالح الاستباحه الكاملة للفضاء الثقافي الذي يعزز قيم الغالب ويؤدي الى استتباع المغلوب واكتساح دفاعاته التقليدية، وبالتالي لا تترك أمامه من خيارات خارج حدود الانعزال أو الذوبان، سوى هوامش محدودة في مواجهة تكنولوجيا الاخضاع وصناعة العقول وهندسة الإدراك لغرض الغلبة الحضارية وكسر الممانعة الثقافية، ودفعها الى الانكماش والتحول الى طقوس واشكال فولكلورية تسجنها في مشاهد الاسطورة والتراث والتاريخ، وتدفعها الى الغربة الحضارية والخروج من التاريخ.

لقد حولت العولمة الايديولوجيا إلى فيديولوجيا Vedeologic قائمة على أشرطة سمعية بصرية. فالفيديولوجيا أكثر ضبابية وأقل وثوقية من الايديولوجيات السياسية التقليدية، لكنها مع هذا تنجح في زرع القيم الجديدة التي يحتاج اليها ازدهار الأسواق العالمية، انها ايديولوجيا تفرض على الشعوب اختياراً مستحيلاً، إما التقليد الأعمى للغرب الذي يقطعها عن ثقافتها الخاصة، أو ثورة التشبث بالهوية التي تفصل هذه الشعوب عن الحداثة[1]. لقد غدت الشركات المتنافسة على السوق لا تبيع المنتجات بل الرموز، بحيث لم تعد المنافسة قائمة على أساس نوعية البضاعة

---

(1) محمد بو بكري: الديموقراطية في زمن العولمة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 2001، ص 123.

ومتانتها وجمالها وجدتها، بل أضحت المسألة فيما يتعلق بالحرب التجارية على مستوى الكرة الأرضية، مرتبطة بالصورة والانتماء الرمزي. لقد أصبح الشباب في العالم الثالث يقتنون الأحذية الأميركية ويرتادون مطاعم ماكدونالدز، بغض النظر عن السعر، فهذا يمنحهم شعور الانتماء إلى الغرب، وهم بهذا يعبرون أمام الأقرباء والغرباء عن اندماجهم وهمياً ضمن جماعة أو فئة أرقى من فئات مجتمعاتهم، وهكذا يصبح اقتناء البضاعة انتماء وهمياً لهويات رمزية Symbolic identity تتفوق على القيمة بحد ذاتها، وهذا ما يفسر انفاق المبالغ الخيالية على الاعلان الذي يهدف ليس فقط إلى التنافس على السوق بل أيضاً إلى "التلاعب بالرموز وتوظيف الأوهام والخيال والاغراء بالاستهلاك بما يمحو التمييز بين الصورة والواقع.

ونظراً للأهمية التي تتبوأها ثقافة الصورة والبث المتلفز الذي أضعف العمل بنظام المخاطبة الثقافية التقليدية عبر الكتب والصحف والمجلات، وصولاً الى المدارس والجامعات، فإن المشروع الثقافي الغربي قد أصبح في عهدة الامبراطورية السمعية- البصرية بما تملكه من نفوذ وإمكانات وسلطة تمكنها من تقديم مادتها الإعلامية للمتلقي، في قالب مشوق يجذب الانتباه عبر "تكنولوجيا الإثارة والتشويق"، ويقارب عتبة المتعة

التي يبلغ معها خطابه الايديولوجي أهدافه الاستهلاكية[1]، ويسهم بالتالي في وأد حاسة النقد للمتلقي الذي يجد نفسه في نهاية المطاف قابلاً لتمرير وتقبل جميع القيم والمواقف السلوكية دون اعتراض عقلي أو ممانعة نفسية.

لقد بات التلفزيون المؤسسة الثقافية الأفعل في عالم اليوم، وتراجعت أمامه مراكز البحث والجامعات ودور النشر والصحف وكل الترسانة الثقافية الهجومية التقليدية، التي عشنا في العالم العربي منذ أكثر من قرن تحت رحمة ضرباتها، وهكذا يسلم الغرب، - طائعاً "مشروعه الثقافي إلى الإمبراطوريات السمعية البصرية لتتحول بذلك المؤسسة الأولى بامتياز لتحقيق السيطرة الثقافية، الصورة اليوم تبدو وكأنها المادة الثقافية المرشحة لأن تصبح الأكثر شعبية واستهلاكاً، والأقدر على الفتك بنظام المناعة الثقافية الطبيعية" لدى مجتمعاتنا، وهي اليوم أصبحت تقوم مقام الكلمة في الخطاب التقليدي، مع فارق الفعالية التي تمثلها القدرة الخارقة التي تتمتع بها الصورة على صعيد تعميم مضمونها وترسيخه لدى المتلقين، متعلمين كانوا أو غير

---

[1] عبد الاله بلقزيز: في البدء كانت الثقافة، نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية، دار أفريقيا الشرق، 1998، ص 121.

متعلمين، الأمر الذي لم تستطعه الكلمة حتى في عز نفوذها الجماهيري"[1].

وبسبب كثافة وخطورة الاختراق الثقافي الذي يتعرض له نسق القيم ونظام إنتاج الرموز في المجتمع العربي، فان مؤسسات الاجتماع والثقافة التقليدية، وهما الأسرة والمدرسة، لم تعودا قادرتين وفق صيغ أدائهما الحالية على حماية الأمن الثقافي للمجتمع، والايفاء بحاجات أفراده من القيم والرموز والمعايير والمرجعيات التي أصبحت تصاغ خارج حدود الجغرافيا والاجتماع والثقافة الوطنية. وهذا ما رتب استحقاقات إضافية تمس الامن الثقافي ومكونات الهوية، ولا تستطيع المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية مواجهتها ما لم تتخل عن نظم عملها العنيفة وتتحرر من الذهنية الرقابية على الانتاج الرمزي لأنها لم تعد مجدية من جهة، ولأنها عاجزة عن اشباع حاجات الناس الثقافية والجمالية المتزايدة والقادرة على المنافسة والتميز. لقد أصبح الإعلام صناعة ثقيلة تتطلب الكثير من الجهد والمال والمصداقية، لكي يتمكن من المنافسة في عالم مفتوح على خيارات لا تنتهي من البرامج وقنوات البث المفتوحة.

---

[1] عبد الاله بلقزيز: المرجع السابق، 126-127.

الإعلام الحديث أصبح أكثر ثراءً وتعقيداً، وهو رغم أهميته السياسية والاقتصادية والثقافية، ما زال من الناحية التنظيرية تائهاً بين علوم الانسانيات ونظريات المعلومات والاتصالات، وعلى ما يبدو فان معظم فروع الثقافة: لغة وتربية وإعلاما وإبداعا، محكوم عليها بأن تحمل في جوفها تناقضاً جوهريا من نوع ما، فإذا كانت التربية محكومة في تنازعها بين الوفاء بمطالب استقرار مجتمعها ومطالب تغييره معا، فإن الإعلام محكوم أيضاً في حيرته بين رسالة الإعلام وهوى الإعلان، وبين مراعاة مصالح الحكام والحرص على مصلحة المحكومين، وما بين غايات التنمية الاجتماعية ومطامع القوى الاقتصادية التي تعطي الأولوية للاعلام الترفيهي لا التنموي[1]، المشكلة الأعمق هي قابلية الإعلام والاتصال الشديدة للاحتكار وهو ما يظهر بوضوح في الخريطة الإعلامية العالمية، فهناك 4 وكالات أنباء عالمية معروفة باسم الأربعة الكبار، تحتكر 80% من فيض المعلومات، وهناك 10 مجموعات اعلانية تتحكم في 80% من اجمالي الانفاق الاعلاني في الولايات المتحدة والذي

---

[1] نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 265، يناير 2001، ص 345.

يصل الى 250 مليار دولار سنوياً، و4 مجموعات اعلام رئيسية تتحكم في 90% من الصحف البريطانية، بل أن الامر طال شبكة الانترنت، حيث يستولي مئة موقع على 80% من إجمالي الزوار، بينما تتنافس ملايين المواقع على الخمس الباقي. ولا جدال في أن أخطر أنواع الاحتكار هو ذلك الخاص باحتكار المحتوى الإعلامي، والمحتوى أهم مقومات صناعة الثقافة، ومن يسيطر عليه يقبض على زمام اللعبة الإعلامية بلا منازع.

وكالعادة لا بد أن يجر الاحتكار وراءه توأمه الاقتصادي، وهو الاندماج الرأسمالي، فمع ظهور الإنترنت أدركت القوى الرأسمالية المغزى الاقتصادي للمعلومات، فاندفعت بصورة غير مسبوقة في موجة الاندماج وتركيز رأس المال، وهدفت من وراء ثنائية الاحتكار والاندماج إلى أحكام السيطرة الكاملة عالمياً على صناعة المعلومات بعناصرها الثلاثة: محتوى المعلومات، معالجة المعلومات، توزيع المعلومات. ويشهد العالم اليوم عمليات اندماج ضخمة بين شركات متنوعة تطال مختلف مجالات الاتصال والإعلام. وهذا الأمر ينذر بنهاية حرية المعلومات ويخلق "داروينية إعلامية" بكل معنى الكلمة، البقاء فيها للأقوى مالياً وتنظيمياً، لا إبداعياً وأخلاقياً. لقد خرت المعلومات صريعة الاحتكار من قبل القلة التي لا تدخر جهداً

في سبيل أحكام سيطرتها على سوق الإعلام والاتصال، ومصير مشاهديه ومنتجيه ومبدعيه"[1]، انه الاحتكار الإعلامي البشع القادم من عالم الاقتصاد الذي لا يحكمه سوى معيار الربح والخسارة، والذي يفتح الباب واسعاً أمام أمبريالية إعلامية أو ثقافية تسلب الضعفاء حق إنتاج رسالتهم الإعلامية، فلا يجدون أمامهم سوى استيرادها، ولا حل أمامهم لتحويل صناعتهم الإعلامية ومنافسة غيرهم الا أن يسود الاعلان على الإعلام، وهكذا تنجح الشركات الكبرى في تصدير فلسفتها وفي توجيه العمل الإعلامي وأساليب أدائه.

علاقة الإعلام بالثقافة علاقة بنيوية، وكثيراً ما يتداخلان. فالإعلام هو الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي السائد أو المعتمد، وقد دشنت مدرسة فرانكفورت قضايا الإعلام الجماهيري ضمن التنظير الثقافي الحديث. بهدف الخروج بمجموعات نظرية تأخذ في اعتبارها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية لنظم الإعلام الحديث. وحينها رأى تيودور أدرنو وماكس هوركهيمر، مؤسسا مدرسة فرانكفورت، أن مؤسسة الإعلام الحديث ما هي إلا أداة للسيطرة الاجتماعية

---

[1] المرجع السابق: ص356. انظر ايضا:

www.globalize . org/puplications / New media, see: Lubbers Ruud.

وإعادة إنتاج المجتمع بأنماطه السائدة[1]، وهو ما دفع هيبرماس إلى اتهام التلفزيون بإفساد ساحة الرأي العام، الأمر الذي يستوجب خلق ساحة جديدة يمارس فيها الرأي العام فعاليته بشكل أكثر شفافية وتواصلاً وذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات[2]، وهو ما يتفق مع رأي كارل بوبر الذي خلص الى اعتبار الإعلام الحديث مضراً بالديمقراطية، ولا يعمل على نشرها وتعميقها. وقد تبلورت في هذا السياق نظرية "الامبريالية الإعلامية" التي أسسها هربرت شيللر[3]، والتي يقصد بها استخدام قوة الميديا من أجل فرض القيم والعادات والنزعات الإستهلاكية كثقافة وافدة على حساب الثقافة المحلية، والتي يلعب فيها تضليل عقول البشر Manipulation دور أداة القهر التي تسعى النخبة من خلالها الى "تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة".

---

(1) 21-Cashmore, Ellis, and Rojet, Chris: Dictionary of Cultural Theorists, Edward Amold pulplishers LTD. New york. 1999. PP.15.

(2) Ibid.p.216. and see: www. IFPA. Com. Independent free paper of Amereca.

(3) أنظر كتابه الهام: المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد 243، الصادر في مارس/آذار 1999.

المجتمع المعاصر

لا يمكن الحديث عن ثقافة التقانة من دون معرفة المجتمعات التي ستستخدم فيها التقانة، ومع أن لكل مجتمع خصوصيته، لكن هناك ما يجمع مجتمعات العالم اليوم من ملامح تتزايد اشتراكاً، على الرغم من التباينات الثقافية المتمثلة في التقاليد عموماً. سنقدم فيما يلي صورة عن الآراء الإجمالية الخاصة بطبيعة المجتمع المعاصر، ويتميز عمل عالم الاجتماع البريطاني أنطوني جدنز[1] Antony Giddens حول الحداثة العالية، وعمل عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك Ulrich Beck حول مجتمع المخاطرة وعصر المعلومات الحالي بعمق التحليل والاستشراف في هذا المجال .

جدنز: الحداثة العالية والتمايز عن ما بعد الحداثة:

يعتبر جدنز أن التحولات الاجتماعية الراهنة تضفي على العصر الحالي سمات تميزه عما سبقه من عصور. وهو يشدد

---

(1) Giddens A. Modernity and self- Identity. Polity Press. Cambridge. 1991.

على أن هذه السمات ليست تغيراً مفاجئاً في الفترة الحديثة، التي ينظر إليها إجمالا على أنها فترة ما بعد الإقطاع في أوروبا، بل هي- على الأصح - تكثيف بعض أنماط التفكير والسلوك، واتساع دور المؤسسات ذات العلاقة في العصر الحديث. وهو يستخدم مصطلح "الحداثة العالية" high modernity لتمييز هذا الرأي عن الموقف السائد في فترة ما بعد الحداثة - post modernism التي تشدد مثلاً على القطيعة مع الفترات السابقة المتمثلة في الجوانب الخاصة بالفنون والثقافة والشروط الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة الناجمة عن الأوضاع المسيطرة في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، مثل العولمة والاستهلاكية وتبعثر السلطة وتحول المعرفة إلى سلعة ... إلخ.

السمة الأساسية الأولى للحداثة العالية، وفق جدنز، هي التباعدية الزمانية - المكانية. وهذا يعني الانفصال بين الزمان والمكان، اللذين كانا مترابطين في المجتمعات التقليدية عن طريق الموضع، وإعادة ربطهما في أشكال تسمح بالتحديد الدقيق لمنطق الزمان والمكان في الحياة الاجتماعية. والعديد من الأمثلة الشائعة على هذا المبدأ في العالم الحالي تقوم على استخدام تقانة المعلومات. فمثلاً يقدم البريد الإلكتروني إمكان

التفاعل بين الناس في أماكن مختلفة، ومن أماكن مختلفة في أوقات اختارها المرسل والمستقبل.

والسمة الثانية، تتمثل في تخليص العلاقات الاجتماعية من طوق بيئات التفاعل المحلية. وهذا لا يقتضي – بالضرورة – أن التفاعل الاجتماعي يجري من بعد، مع أن هذا هو ما قد تكون عليه الحال، ولكن تلك العناصر اللامحلية تكون وسيط هذا التفاعل، فالتفاعل – مثلاً – بين مدير بنك وزبون يبحث عن قرض، كان حتى وقت قريب مبنياً على التفاعل عبر المقابلة بين الزبون والمدير الذي يبني قراراً محلياً، أما في وقتنا الراهن فهو يجري عبر المقابلة بين الاثنين، أو من بُعد باستخدام نظام حاسوبي. وهذا النظام يقدم مثالا عما يسميه جيدنس "نظام خبير"، الذي يتصرف بآلية ميكانيكية لا تخضع لقيود خارجية. وهو يذهب للقول بأن ثقة متزايدة قد وضعت في هذه الأنظمة باعتبارها "أنظمة إنجاز تقاني أو خبرة مهنية تنظم مجالات واسعة من البيئات الاجتماعية والمادية التي نعيش فيها حالياً".

إن فصل الزمان عن المكان وإعادة تركيبهما، إضافة إلى آليات التخلص من القيود الخارجية وانزياح قواعد الثقة، تقدم أساساً للتحرر من تبعية القواعد والممارسات المحددة سلفا، أو ما يسميه جيدنز الانعكاسية المؤسساتية. وهو يقول إن المعرفة في

المجتمع المعاصر هي مؤقتة ومتقلبة، وهي تُراجَع وتقيَّم باستمرار؛ فالمجتمعات التقليدية كانت قائمة على القواعد والإجراءات والطقوس التي بقيت ثابتة نسبياً بمرور الزمن، على حين أن المعرفة في المجتمع المعاصر، سواء كانت علمية أو اجتماعية، ينظر إليها على أنها مؤقتة ومفتوحة للمراجعة المستمرة. إن النمو الهائل للإنترنت ووسائل الاتصالات عموماً، التي تقدم إمكان الوصول إلى مصادر معلومات هائلة الحجم، سيعزز هذا التوجه إلى ما هو أبعد من ذلك.

قام جدنز بمحاولة مهمة لربط سمات المجتمع المعاصر الأساسية مع الطبيعة المتغيرة للهوية الذاتية. وهو يقول بأن "العلاقة الكلية بين الحداثة والشك المتطرف" المتمثلة في المراقبة والاستخدام المزمنين للمعرفة الجديدة يمكنها أن تولد قلقاً وجودياً لدى الأفراد، أو حتى حساً من اللامعنى الشخصي. فإعادة تأكيد الحقائق والقواعد والتراث والطقوس لم تعد أساساً مرضياً للحياة. فكثير من العمال الذين اقتربوا من سن التقاعد، في البلدان الغربية على الأقل، نشأوا على أن يروا في عملهم "وظيفة مدى الحياة"، تعلمها كل منهم عن طريق التدرب الطويل، ومن ثم الممارسة باستخدام قواعد وإجرائيات ترتبط بمعايير وقيم ثابتة. ويقول جيدنس إن الأفراد يحتاجون – على

نحو فعال ومتواصل – إلى بناء ومراجعة تشكل هويتهم الذاتية الخاصة باعتبارها أساساً للأمان الشخصي وإحساساً بالقيمة الذاتية.

مجتمع المخاطرة:

أما الألماني بيك Beck[1] فيقول بأن المجتمع الحديث، في سعيه المستديم والقوي إلى إنتاج الثراء، قد ولّد مخاطر جديدة. وهي ليست مخاطر شخصية فقط، كما في المجتمعات التقليدية، مثل الموت نتيجة حادث أو مرض، ولكنها مخاطر عالمية صنعها المجتمع الحديث. وتتضمن مثل هذه المخاطر الكوارث النووية، مثل تشيرنوبيل، وارتفاع درجة حرارة الأرض، ومرض الإيدز، وما يسمى بمرض جنون البقر والطعام المعدل وراثياً. ويقول بيك: "إن هذه المخاطر تؤثر في كل منا، وإننا لا نملك الآليات المؤسساتية المناسبة في العالم التي يمكن عن طريقها مراقبة هذه المخاطر، واتخاذ القرارات المناسبة حيالها".

ولدى اعتبار هذه الأنماط من المخاطر العالمية فلا توجد أجوبة محددة عن جدية الخطر المرتبط بذلك، وعن نوع الفعل

---

(1) Beck, U. **Risk Society: Towards a News modernity**, sage Publications, London, 1992.

الواجب اتخاذه، أي أن ليس للعلم حق احتكار العقلانية، وعلينا جميعا أن نكوّن أحكامنا على الادعاءات المتناقضة للآراء المتعددة. وبيك ليس الكاتب الوحيد الذي يلاحظ مفارقة أن العلم، الذي طُوِّر لكي يبحث عن الحقيقة، ساعد على خلق عالم ينظر فيه إلى كل الحقائق على أنها مؤقتة وشرطية، وسيجري هدمها ربما بواسطة مجموعة من النتائج العلمية.

ومن وجهة النظر الفردية، في المجتمع الغربي وكثير من المجتمعات المتطورة، فإن الغذاء والبقاء لم يعودا هدفين أساسين كما يقول بيك، ولكن شيوع الحاجة حل محلها شيوع القلق. ولا يشير هذا المفهوم إلى القلق الشخصي أو المخاطر العالمية فقط، بل إلى تدمير التشكلات التقليدية للطبقات، والمهن، وأدوار كل من الذكـــر والأنثـــى، والعائلـــة المُشكّلة للوحـــدة الاجتماعيـــة الصغرى، وقطاعات الأعمال. وهناك حاجة إلى التشكل الذاتي الفردي للحصول على دور جديد في هذا العالم الذي لا ينقطع عن التغير، وهو موضوع له صدى قوي في أفكار جيدنز حول الطبيعة المتغيرة للهوية الذاتية.

ويعتقد بيك أن ثقة الجمهور في المعرفة العلمية – مثلاً – قد تراجعت، وأن عدم الرفض العلني للشخص العادي أو عدم معارضته للأنظمة الخبيرة أو للمعرفة العلمية لا يعني

بالضرورة ثقة الجمهور؛ فقاطنو بعض المناطق التي تعرضت لمخاطر بيئية، مثل التلوث النووي، لم يكن بمقدورهم معارضة "الخبراء" بسبب أشكال متنوعة من التبعية الشخصية والاقتصادية، وكان على القاطنين أن يتصرفوا فعلاً كما لو أنهم يثقون بالخبراء؛ لأنه كان من المستحيل اجتماعياً ونفسياً أن يفعلوا شيئاً آخر في الوقت الذي كانوا يعتمدون على هؤلاء الخبراء في كل شيء[1].

العولمة والتقانة، الزمان والمكان:

مع أن مصطلح العولمة أصبح مصطلحاً معاصراً، ولكنه بقي غامضاً إلى حد كبير، ويخفي تنوعاً كبيراً في الآراء حول ما يجري في هذا المجال، فما هي العولمة؟ يقول روبيرتسن[2] أن "العولمة هي مفهوم يشير إلى كل من انضغاط العالم واشتداد الوعي به كله". ويحصر ذلك في نقطتين تتعلق أولهما بانضغاط الزمان – المكان بواسطة تقانة المعلومات، كما ذكرنا سابقاً. والثانية تعود إلى العالم كله بدلا من مجتمع محدد. فإمكانية النفاذ

---

(1) المرجع السابق.

(2) Roberston, R .. **Globalization: Social Theory and Global Culture**, Sage, London, 1992.

الواسعة الانتشار لوسائل الإعلام، مثل التلفزيون، جعلت أخبار المجريات في العالم كله متاحة للأغلبية العظمى من سكان العالم، وبصرف النظر عن مصداقية هذه الأخبار؛ فإن متاحية وسائل الإعلام تعني أن البعد والعزلة لا يمثلان الشيء نفسه في العصر الراهن، وأن معظم الناس هم أكثر وعياً عما كانوا عليه بخصوص الحلبة العالمية الأوسع التي تشكل فيها جماعتهم الخاصة جزءاً صغيراً فقط.

ويشير بيك إلى هذا التغير في الوعي العالمي مستعملاً مصطلح "العولمة" globality المعرّف بما يلي: "تعني العولمة أننا نعيش منذ مدة في مجتمع عالمي، وأن مفهوم المكان المغلق لم يعد إلا سراباً، ولا يمكن لبلد أو مجموعة أن تحجز نفسها عن الآخرين". ويُبقي بيك على مصطلح العولمة لعمليات الترابط والتأثير المتبادلين بين الدول القومية والمجموعات الدولية المؤثرة مثل الشركات المتخطية للحدود القومية. ويقول بيك إن هذه الشركات "تدعو إلى التخلي عن إطار الدولة القومية ورفض الولاء للمؤثرين فيها"، عن طريق وسائل مثل جعل ضرائبها أصغر ما يمكن.

والتدفق المالي على النطاق العالمي هو عنصر واحد في الاتجاه نحو أعمال أكثر عالمية، ولكن علينا مع ذلك الحذر من

التعميم الساذج. فعلى الرغم من كثرة الحديث في عالم الأعمال ومدارس الإدارة عن الأعمال العالمية والأسواق العالمية وخطوط الإمداد العالمية، فإن الدرجة التي بلغتها حتى هذا اليوم، والدرجة التي قد تبلغها في المستقبل تبقى موضع جدل، فالشركات المتعددة الجنسية في كل من ألمانيا واليابان والولايات المتحدة، مثلاً، التي تقف في طليعة المؤسسات أو الشركات التي ترغب في أن تكون عالمية، تبقى مرتبطة بالنهج المستقاة من هوياتها الوطنية الخاصة، ومهما كانت الحيوية التي يظهرها قادة أكبر مؤسسات الأعمال في العالم عندما يلتقون في دافوس أو آسبن، فإنهم يستمرون في التباين في أغلب تصرفاتهم وأهدافهم الاستراتيجية الرئيسية، ومن ثم لم تستطع العولمة إلغاء التعددية الثقافية.

التعددية الثقافية:

ويقود هذا إلى واحدة من أكثر القضايا المثيرة للخلاف في الجدل الدائر حول العولمة، وبالذات موضوع المجانسة والتعددية. والموضع الأعم هو فيما إذا كانت ظواهر العولمة، التي بيناها سابقاً، مثل انضغاط الزمان - المكان، والوعي المتزايد بالعالم أجمعه والتوجه نحو أعمال عالمية، ستقود حتماً إلى تناقص الفروق الثقافية بين الأمم والشركات والأفراد.

وهناك من يعتبر أن ذلك أمر مؤكد. والحجة السائدة هي أنه يوجد حالياً نظام اقتصادي وحيد، هو الرأسمالية، وأن الشركات تحتاج إلى التنافس عالمياً في ظل مجموعة القواعد الوحيدة هذه، ولذلك فعلى الشركات التي تود البقاء على قيد الحياة اعتماد ممارسات الشركات التي قيدت لها الحياة ونجحت في ذلك، وهذا ما يقود إلى طرائق عمل أكثر تجانساً وتناغماً مع ما هو معروف عالمياً، وبتعميم ذلك على مجتمع العالم، سنصل إلى عالم أقل تعددية ثقافية.

ولكن طائفة أخرى من المفكرين الاجتماعيين اعترضت على استنتاج حتمية المجانسة هذه، فمثلاً يناقش روبرتسون[1] الطريقة التي "توطن" فيها المواضيع المستوردة في مجتمعات خاصة، حيث تُقيِّد الثقافة المحلية تَقبُّل بعض الأفكار دون غيرها، وتكيفها جميعاً بطريقة محددة. وقد ساق اليابان – باعتبارها مثالاً جيداً على هذا المزج من "الوطني" و "الأجنبي" – على أنه عملية مستمرة. يبرز مصطلح "المحلية العالمية"[2] السبل التي تكوّن الجوانب العيانية للحياة المعاصرة العالمية ومناسبة محلياً. ووفق روبرتسون فإن المصطلح ظهر أصلاً في

---

(1) كتاب ربرتسون السابق.

(2) Glogalization.

اليابان هو ترجمة للكلمة اليابانية دوشاكوكا dochakuka التي تعني تقريباً المحلية العالمية. وعلى الرغم من قبوله بفكرة انضغاط الزمان – المكان التي تسهلها تقانة المعلومات، فإنه يشير إلى أن إحدى عواقبها الرئيسية هي استفحال التصادم بين المواقف العالمية ومواقف المجتمعات أو مواقف المجموعات الاجتماعية، وهو ما نشهده حالياً، ولكن لا أحد يستطيع أن يجزم باستمرار ذلك، وبأن الجماعات والمجتمعات البشرية لن تصل إلى نقطة توازن مستقرة.

ويعرِّف بيك مذهب المجانسة العالمية بالـــ "التعولم" globalism: "أقصد بالتعولم فكرة أن السوق العالمية تزيل أو تحل محل الفعل السياسي: أي مذهب حكم السوق العالمية، مذهب "الليبرالية الحديثة"[1]. ويرد بيك بشدة على هذا المذهب مقدما أسباباً عديدة، مشدداً مثلاً على أن التعولم يختزل تعقيد العولمة والعولمية إلى بُعد اقتصادي وحيد، الذي يظهر عدم فهم أهمية المعاني الثقافية والسياسية المحددة في بيئات خاصة. فالتعولم "يمجِّد" فضائل "تجارة حرة" تعم العالم، ولكن بيك يشير إلى أننا نعيش في عالم ابتعد عن أي نموذج مقبول لتجارة حرة

---

(1) What is Globalization?; Ulrich Beck; Polity Press; New edition edition (26 Nov 1999).

بسبب الفوارق الكبيرة في الشروط الابتدائية لمن يشارك في هذه التجارة.

وهناك من يعارض أطروحة المجانسة العالمية بناءً على اعتبارات ثقافية، فللمجتمعات تواريخ ثقافية مختلفة، وهي ستتكيف مع التوجهات العالمية بطريقة محلية[1]:

"... أن العولمة هي في حد ذاتها عملية عميقة تاريخياً، غير منتظمة وهي تقود إلى المحلية، فالعولمة لا تقتضي بالضرورة المجانسة أو الأمركة، بالقدر الذي تقوم فيه مختلف المجتمعات بملاءمة أدوات الحداثة بطرائق مختلفة، فسيبقى هناك مجال واسع لدراسة معمقة عن جغرافيات وتواريخ ولغات محددة".

استنتج الأميريكي الفن توفلر Alvin Toffler مبكراً في كتاباته، وهو من الكتاب المستشرفين futurists، وكان لكتاباته رواجٌ كبير منذ أواسط الثمانينات، وأهمها "صدمة المستقبل" "Future shock" و"الموجة الثالثة" The third wave و"تحول السلطة" power shift استنتج أن النظام العالمي الجديد الذي يعيش

---

(1) Appadurai, A. modernity at Large: Cultural Dimension of Globalization. University of Minnesota Press, 1996.

في خضم التحولات التي تفرضها الموجة الحضارية الثالثة[1] المتمثلة بعصر المعلومات، صارت المعرفة Knowledge تحتل مركز المحور في ثالوث القوة الذي يتكون من **المعرفة والعنف والثروة**[2]، ويمضي "توفلر" في مقارنته بين أشكال القوة الثلاثة، العنف والثروة والمعرفة فيقول: لا يشك أحدنا بأن العنف يأتي بنتائج مدهشة، لأن مجرد وجود ظلال العنف أو القانون يكسب الدولة مهابة وقوة. لكن العنف بشكل عام، يعاني من سقطات، لأن البدء به يشجع على الدخول في حلبة سباق التسلح، ويزيد الخطر الذي يهدد كل إنسان، ويولد "مقاومة" من الطرف الضحية.. وأسوأ ما في العنف أنه يتصف بعدم المرونة والفظاظة، وأنه لا يصلح إلا للعقوبة، لذلك فهو أدنى أنواع القوة.

---

(1) يقدم رؤية جديدة للعصور الحضارية معتمداً مفهوم "الموجات"، وخلافاً للأطوار التاريخية الخمسة التي طرحتها الماركسية والتي تبدأ بالمشاعية البدائية، والعبودية والإقطاع، والراسمالية، وإنتهاء بالشيوعية، يطرح عصورا ثلاث، بدأت الأولى بالحضارة أو الموجة الزراعية، وتمثلت الثانية بعصر الصناعة ذات المداخن، أما الحضارة أو الموجة الثالثة فهي تتمثل بعصر المعلومات.

(2) الفن توفلر: تحول السلطة ، بين العنف والثروة والمعرفة، تعريب فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط 1996/2 ص 551.

في المقابل فإن "الثروة" أداة أفضل لممارسة "القوة"، ومحفظة النقود السمينة متعددة التأثير، فهي يمكن أن تستعمل للعطاء أو المنع، ولذلك فهي أكثر مرونة.. ويمكن تصنيفها في المركز الوسط بين أنواع القوة. وأحسن أنواع القوة تأتي من إتقان تطبيق "المعرفة"، فالقوة العالية النوع ليست مجرد سلطة ونفوذ.. وإنما القوة تتضمن الفاعلية، والفاعلية معناها إستعمال أقل موارد القوة لتحقيق الهدف. والمعرفة قد تجعل الآخرين يحبون طريقتك في العمل، أو تقنعهم بأنها من صنعهم. والمعرفة قد تحيل المواقف القذرة إلى مواقف نبيلة.."[1]. لذلك هي تحولت بكيفية ما من قوة إرغام إلى قوة إغراء، ليخلص إلى أن "التحكم في المعرفة هو لبّ الصراع الذي سيدور غداً على السلطة في كل مؤسسة بشرية على نطاق العالم"[2].

في محاولة تطبيقية لآراء "توفلر" يرى كل من "جون اركيلا" و"دايفيد رونفلد" في كتابهما "انبثاق سياسة المعرفة"[3] أن

---

[1] المرجع السابق : 30 – 31.

[2] المرجع السابق : ص 37.

[3] The Emergence of Noopolitik: Toward an American Information Strategy (1999) (Rand Corporation//Rand Monograph Report), Joh Arquilla; David F Ronfeldt; United States. Dept. of Defense. Office of the Secretary of Defense; National Defense Research Institute (U.S.).

حروب المستقبل يجب أن تواكب التحولات الإجتماعية العميقة في بنى المجتمعات. وعليه فإن إدارتها الرئيسية ستكون متمثلة بالإعلام وليس بالأسلحة التقليدية أو بأسلحة الدمار الشامل أو حتى بالأسلحة الذكية. وعلى هذا الأساس يرى المؤلفان أن الإعلام هو ميزة فيزيائية مثله مثل الطاقة والمادة. وبذلك يصبح من السذاجة الاستمرار في قبول التعريفات التقليدية للإعلام على أنه مرسل ورسالة وأداة اتصال ومستقبل. ومفهوم الكتاب يحيل كلاً من المرسل والمستقبل وأداة الاتصال (ارسال واستقبال) إلى مجرد عناصر. أما القيمة الرئيسية فهي للرسالة. فعن طريق الرسالة يمكن خوض الحرب عبر الشبكات (Netwar). فحروب الغد لا يكسبها من يملك القنبلة الأكبر بل يربحها ذلك الذي يخبر الرسالة (الرواية) الفضلى! بهذا يطرح الكتاب وبجرأة مفهوماً جديداً للقوة. إذ يتنبأ بتحول القوة من عسكرية (أسلحة وعتاد) إلى إعلامية (علاقات إنسانية). وبمعنى آخر فإن القوة ستتحول من مادية إلى لا مادية. ويصبح الصراع مرتكزاً على قطبي التنظيم / الإرباك (حيث النصر للطرف الأكثر تنظيماً والأقل إرباكاً). وعندها تصبح القدرة على إرباك العدو مساوية للقدرة على تدميره. وعلى هذه الأسس تحديداً يبني المؤلفان مفهومهما لما يسميانه بالحرب الإفتراضية (Cyber war). حيث يتحول

الإعلام إلى بعد استراتيجي رئيسي يمكنه الحلول مكان البعد العسكري (الحروب التدميرية) في حل الصراعات . وبهذا يتحول الإعلام إلى "سلطة لطيفة" قادرة على تجسيد الأفكار والقيم والمعايير والقوانين والأخلاق بالصورة الملائمة لعصر تتزاوج فيه "سياسة المعرفة" مع "عصر الإتصالات" .

ثلاثية الثقافة والمعلومات وأدوات التواصل

عن أهمية الاتصالات ونقلتها النوعية:

الاتصال- كما قيل- شرط من شروط بقاء الكائن البشري، وقد أصبح أخيراً ضمن حقوق الإنسان الأساسية، وأصبحت كفاءة المجتمعات تقاس بمدى كفاءة شبكة اتصالاتها بعد أن باتت هذه الشبكة بمنزلة الجهاز العصبي للمجتمع، ومن دونها تتفكك أوصاله، ومن ثم تتعذر عملية توجيهه وحشد قدراته. هذا عن دورها بصفة عامة، أما عن شأنها الحالي، فقد أصبحت نظم الاتصالات أهم عناصر البنى التحتية لإقامة مجتمع المعلومات، وأصبح مدى كفاءتها أهم مؤشر لقياس مدى "جاهزية" المجتمع لدخول عصر اقتصاد المعرفة، وهي تعد

بمنزلة بطاقة العضوية لنادي العولمة، وربما يفسر هذا النقلة النوعية الحادة التي شهدها العالم في الحقبة الأخيرة على صعيد الاتصالات، وما أحدثه ذلك من تفاوت تكنولوجي وفجوة معلوماتية على أكثر من صعيد ويمكن تحديد مظاهرها وأشكالها بالتالي:

- **ظهور الإنترنت** التي أصبحت - بلا منازع - وسيط الاتصال الأول، وقد أحدثت هذه الشبكة الفريدة شبه انقلاب في مفهوم التواصل الإنساني سواء من حيث تنوع وسائله، أو اتساع نطاقه وسرعة إيقاعه.

- **التحول من السلكي إلى اللاسلكي**، المتمثل حالياً في الهواتف النقالة واستخدام اللاسلكي في إقامة شبكات الاتصالات على اختلاف نطاقاتها: من نطاق الاتصال الشخصي PAN إلى النطاق المحلي المحدود LAN، إلى الميتروبوليتان MAN في نطاق المدن وما يناظرها من ذوات النطاق المتوسط، وأخيراً شبكات الاتصالات ذات النطاق الواسع WAN* التي يمكن أن تغطي العالم بأسره عبر موجات الأثير والأقمار الصناعية،

---

* PAN: Personal Assistant Network- LAN: Local Area Network- MAN: Metropolitan Area Network- WAN: Wide Area Network.

والأهم من ذلك إمكان الدمج والحوار بين هذه المستويات المختلفة من الاتصال، مما خلق فضاء اتصالياً غاية في الثراء زاخراً بالبدائل وفرص الامتزاج التكنولوجي.

- **استخدام الألياف الضوئية optical fibers** ذات السعة الهائلة لتدفق المعلومات، التي تتضاءل أمامها تلك السعة المحدودة للغاية لكابلات النحاس التقليدية، ناهيك عن نقاوة الإشارات التي تتدفق خلال الألياف الضوئية لكونها أقل عرضة للضوضاء إذا ما قورنت بالكابلات المعدنية.

إن العالم يموج حالياً بقنوات الاتصال، ما بين بحرية وأرضية وكوكبية وما فوق كوكبية. فأين العالم العربي من هذا؟

الفجوة الرقمية العربية... هل تُردم؟

التطورات السريعة التي شهدتها تقانات الاتصالات والمعلومات في البلاد العربية لم ترصد بدقة بعد، ولم تدرس آثارها المتوقعة على صعيد الاقتصاد والمجتمع والمعرفة. لا يستطيع أحد أن ينكر اليوم مدى النفاذ الذي بلغته هذه التقانات في انتشارها السريع واستجابتها لكل الوسائط الرقمية الجديدة. ينتظر العالم اليوم بمن فيهم العرب التطورات الجديدة لهذه التقانات وما سبيلها وكيف ستتلاقى مع تقانات الإعلام الرقمي

حاملة معها حزمات جديدة من الخدمات الترفيهية والتواصلية والمعرفية والاعلامية، الأمر الذي ينبئ بتغييرات عديدة ليس فقط على مستوى البنية الاقتصادية والاجتماعية بل على مستوى البنيات الذهنية والوعي والتواصل والتفاعل مع العالم.

أولى القفزات تمثلت في الإرسال التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية والذي خرق الحواجز التي كانت تضعها السلطات على الاستقبال المرئي مجبرة مواطنيها على مشاهدة محطاتها الرسمية المنمطة. حملت هذه القفزة معها إمكانيات لإطلاق تنافسية مبتكرة في عالم الإنتاج التلفزيوني خارج إطار مصر التي احتكرت لعقود هذا القطاع، الأمر الذي أدى إلى سباق على طرح المواضيع الأكثر حساسية اجتماعياً وثقافياً لكسب انتباه المشاهد. كذلك شهد الهاتف الخلوي انتشاراً واسعاً، كان في بعض أوجهه تعويضاً للضعف الملحوظ في انتشار الهاتف الثابت في معظم الدول العربية، وقد كان لبنان سباقاً في تعميم هذه التقانة التي تزامنت مع خروجه من الحرب الأهلية ببنى تحتية منهكة. وقد تخطى عدد خطوط الهاتف النقال مؤخراً عدد الخطوط الثابتة على المستوى العالمي. وفي بعض البلدان العربية كالمغرب، وصل عدد الخطوط الخلوية إلى أكثر من خمسة أضعاف عدد خطوط الهاتف الثابت. في المقابل يعود

تأخر انتشار الهاتف الخلوي في البعض الآخر من الدول العربية إلى حرص الحكومات على القيام برقابة شاملة عليه وإلى الجهود التي بذلت لإيجاد موضع لشركات مشغّلة "وطنية" في المنظومة الاقتصادية إذ أن هذه الصناعة، بعكس البث والإنتاج التلفزيوني، سريعة الربحية ولها جميع ميزات الريعية. وقد ظهر جلياً منذ البداية أن الشركات المشغلة ستكون من كبرى الشركات العاملة في أي بلد. وقد توجهت البلدان العربية نحو خيارات مختلفة: فالإمارات العربية المتحدة المتحررة اقتصادياً، حصرت هذا التشغيل بالقطاع الحكومي، وعلى العكس جعلت سورية والجزائر، الحريصتان بشدة على القطاع العام، من هذا القطاع الجديد، أولى التلزيمات الكبرى للقطاع الخاص!! ولكن في كل البلدان حصر تشغيل الخلوي بشركة واحدة أو شركتين مما أضاع على هذه البلدان فرصة إطلاق المنافسة بشكل واسع، وفرصة تخفيض الأسعار للمستهلكين تخفيضاً حقيقياً. وهكذا لم يتخطَّ نفاذ الهاتف الخلوي في البلدان العربية أواخر 2004 حدود 18 بالمئة[1].

---

[1] المصدر: Arab Advisors Group Strategic Research Service, 2005
http://www.arabadvisors.com/

مع ذلك لا يمكن إنكار الأثر الذي تركته هذه التقانة في ردم الفجوة الناتجة عن ضعف انتشار الهاتف الثابت. إلا أن الأمر الآخر البارز تمثل بنشوء صناعة ناشئة في هذا المجال توزعت أعمالها ليس بين البلدان العربية فحسب، بل طالت افريقيا وبعض بلدان آسيا ووصلت إلى أوروبا نفسها من خلال شركات عربية متعددة الجنسية multinationals. وقد كانت مصر ولبنان رائدتين في هذا المجال، إذ دخلت شركاتها عصر العولمة بشكل أسرع من غيرها، حيث وصلت أرقام أعمال هذا القطاع إلى مئات المليارات من الدولارات وما يوازي حجم ناتج البلدان العربية الإجمالي[1]. والواقع أن العلاقة التي نشأت بين المشغلين وأصحاب هذه الشركات وسلطات البلدان المعنية بفضل ريعية هذا القطاع، جعلت من هذه الصناعة الأكثر حساسية للرأي العام والأكثر عرضة للمحاسبة. بل إن السياسة ولعبة الحماية السلطوية دخلت على خط هذه الصناعة نظراً للأموال الهائلة التي يدرها هذا القطاع الذي يثير شهية الكثيرين. خاصةً وأن المؤشرات تدل على أن هذه الصناعة قادمة على

---

(1) سمير العيطة: تقانات مجتمع المعرفة في البلاد العربية بين الثورة والفجوة الرقمية. لوموند ديبلوماتيك. النشرة العربية – آذار – مارس، 2006.

تطورات كبيرة صورة وصوتاً من خلال الواسطة الأوروبية المنشأ والتي ستشهد منافسة قوية من تقانات الاتصالات عبر الانترنت السريع وهي التقانة الأميركية المنشأ والزهيدة الكلفة والتي يمكنها أن تنتشر لاسلكياً.

في الواقع لم يشهد الانترنت نمواً مشابهاً لما شهده قطاعا التلفزة والهاتف الخلوي، ويقف وراء ذلك عدة أسباب أهمها ضعف شبكات الهاتف الثابت والتي تشكل البنية الأساسية لاستخدام هذه الشبكة وتطبيقاتها واستثمار معلوماتها. إلا أن تطور تقانات نشر الانترنت لاسلكياً قد يؤدي مع مرور الوقت إلى تجاوز هذه العقبة. مع ذلك هناك أيضاً ضعف ملحوظ في انتشار الحواسيب وفي ثقافة الانترنت، فضلاً عن عامل هام يرتبط بسياسة الحكومات العربية التي يحتلّ الاستثمار في اقتصاد المعرفة موقعاً هامشياً في جدول اهتماماتها.

يكفي على سبيل المثال أن نتوقف عند مسألة اللغات المحلية في كثير من البلدان والتي تم تجاوزها بحيث لم تشكل عائقاً أمام انتشار ونفاذ الانترنت، بل على العكس كنت محفزاً كبيراً له. فالعرب لا يزالون ينتظرون أن تخرج المتصفحات والبرمجيات التي تمكن من استخدام اللغة العربية، دون أن تبذل مراكز أبحاثهم الرسمية وحكوماتهم الجهود الجدية لإنتاج مثل

هذه البرمجيات، ولا زالت اجتماعات الخبراء العرب تشهد مناقشات طويلة عن كيفية إنتاج محركات بحث عربية تأخذ بخصوصيات طرق استخدام هذه اللغة وخوارزميات التعرف على نصوص مصورة ومحركات للترجمة الآلية وغيرها من المواضيع التي يمكن حلها منذ زمن عبر تبادل الخبرات والتعاون.

لذلك تكبر الفجوة الرقمية العربية وتتسع مقارنةً بنسبة النفاذ العالمي لشبكة الانترنت بين السكان التي تصل في أوروبا إلى نسبة 58 بالمئة كمعدل عام، حيث تتراوح ما بين 85.9 بالمئة في الدانمارك و97.6 بالمئة في موناكو و97 بالمئة في ايسلاند لتصل أدناها في كوسفو إلى 20.7 بالمئة والبوسنة 31.2 بالمئة. أما في الولايات المتحدة الأميركية فيصل المعدل العام إلى 51 بالمئة. وفي اسرائيل تصل نسبة النفاذ إلى 70.4 بالمئة. أما في البلدان العربية فثمة فجوة رقمية كبيرة فيما بينها من جهة وبين المستوى العالمي من جهة أخرى، على الرغم من أن بعض هذه الدول حقق قفزات هامة، فنسبة النفاذ إلى الشبكة العالمية وصلت في قطر إلى 66 بالمئة، والإمارات إلى 69 بالمئة، والمملكة السعودية 44 بالمئة، وعُمان إلى 48 بالمئة، والكويت إلى 42 بالمئة لكنها في لبنان لم تتعدّ 29 بالمئة،

وسوريا 19 بالمئة، ومصر 25 بالمئة أما تونس فقد وصلت إلى حدود 34 بالمئة. أما الصومال فهي تقارب 2 بالمئة، واليمن 9.7 بالمئة، والعراق 3 بالمئة وليبيا 5.4 بالمئة[1].هذا التفاوت الكبير يعكس الفجوة الرقمية بشكل واضح.

لا شك أن الضعف في البنى التحتية يتبعه ضعف كبير في المحتوى الرقمي العربي على الانترنت. فالعبرة ليست بتطوير وانتشار مقاهي الانترنت، بل بتطوير الاستخدام الاجتماعي، المنزلي وفي مواقع العمل للانترنت. فهي فضلاً عن أهميتها الاقتصادية وسيلة مثلى لتأطير قوى اجتماعية، تسمح بسهولة بتخطي الحواجز المادية والرقابية أمام الرأي العام. في المقابل كان همّ السلطات الحاكمة هو مكافحة إنتشار الأفكار الحرّة أكثر منها مكافحة الإباحية. لقد تحققت نتائج مهمة في هذا المجال، إذ اكتشف الجيل الجديد أن واقع ثقافته وإرثه الاجتماعي هو أغنى بكثير من صورته الرسمية والنمطية، إنه أديان وطوائف وعرقيات وطروحات وايديولوجيات سياسية متعددة تدافع كل

---

(1) أنظر الجداول الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمقارنة بينها وبين أوروبا وأميركا على الرابط:

http://www.internetworldstats.com/stats5.htm

http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

منها عن خصوصيتها، والواقع إن المرأة العربية حققت قفزة في هذا المجال، فقد استخدمت هذه الوسيلة للتواصل والحوار والمعرفة ولتشكيل وعي خاص بها بعيد عن الصورة المنمطة المشاهدة على التلفاز، وقد بدأت منذ عدة سنوات ظاهرة المدونات الإلكترونية blogs وانتشرت عربياً، ومن خلال المعلومات المنشورة حول هذه التقنية يتبين إن نسبة النساء اللواتي يستخدمن هذه الوسيلة تصل إلى 67.3 بالمئة وهذا يوضح الفرص الكبيرة التي انفتحت للنساء العربيات للتعبير عن رأيهن وإيصال أصواتهن في المجتمع العربي[1].

من جهة أخرى ترددت الصحافة العربية المطبوعة في استيعاب هذه التطورات السريعة، وكان تخوفها منصباً من أن يأكل التوزيع المجاني لأخبارها على الانترنت إيرادات مبيعاتها في المكتبات وعلى الأكشاك. إلا أنه سرعان ما تبين إن هذا التخوّف لم يكن في مكانه، فمعظم إيرادات هذه الصناعة تأتي من الإعلانات لا من مبيعات الأعداد، والإعلان يعتمد على حجم الانتشار والتوزيع بشكل كبير. وهكذا زال هذا الخوف وانطلقت الصحافة تبحث عن قراء جدد وعن شهرة أكبر تصنعها

---

[1] سمير العيطة: المرجع السابق، على الرابط:

http://www.mondiploar.com/article548.html

الأنترنت وحدها. وأضحت صحف لا يشتريها سوى بضعة آلاف يومياً في بلد واحد يقرأها مئات الآلاف حول العالم. وانكسر الحصار الذي كان موضوعاً على النشر والإعلام وظهر الضغط كبيراً على الرقابة الحكومية، وسيستمر هذا الضغط مع تطور الانترنت من واسطة للنخبة إلى واسطة شعبية.

على مستوى التجارة الإلكترونية العالمية والتي يبلغ حجمها عالمياً بضعة آلاف من مليارات الدولارات، تبدو الفجوة الرقمية العربية كبيرة. فمعظم التجارة الإلكترونية العالمية هي بين المؤسسات، أي ما يرمز إليه بـــ B2B، حيث تجري العمليات التجارية بين فروع الشركات المتعددة الجنسية وبين موردي هذه الشركات ومسوقي منتجاتها، وحيث إن اقتصادات العالم العربي في غالبها غير مندمجة في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن ندرة الشركات المتعددة الجنسية العربية المنشأ، فإن مثل هذه التجارة لم تشق طريقها بشكل مثمر وفعّال بعد. أما تجارة الأفراد الإلكترونية والتي يرمز إليها بـــ B2C فهي ذات حجم أصغر، وهي ترتبط أكثر بأنماط التسوّق وانتشار الخدمات المصرفية وخاصةً ما يتعلق منها ببطاقات الدفع الإلكتروني، والثقة بعملياتها، وهذا النوع يلقى نمواً في البلدان العربية ولكن

يعتمد على تطور نفاذ الخدمات المصرفية وبطاقات الدفع الإلكتروني إلى المواطنين وانتشار نفاذ الانترنت السريع. وهناك مجال آخر للتجارة الإلكترونية يمكن أن يناسب عادات التسوّق العربية، وهو التجارة بين الأفراد C2C، إذ إن هذا النوع من التجارة لا يتطلب، كالتجارة مع المؤسسات، وجود منتجات نمطية من حيث النوعية والجودة معروفة للكثيرين، ولكنه يحتاج إلى وجود وانتشار أسواق الكترونية تشابه e-bay في البلاد العربية، مع الإشارة إلى نمو هذه الأسواق في بقية أنحاء العالم بشكل مضطرد حتى أضحت حجماً لا يستهان به.

ثنائية الثقافة والمعلومات:

المنتج الثقافي- بغض النظر - عن نوعيته وطبيعته - هو في التحليل الأخير وجبة "معلومات" ومعارف موضوعة في صيغة نصية مطبوعة في كلمات أو صور ورسوم... إلخ، أو صورة مسموعة أو مرئية، والمفترض أن تتيح هذه الوجبة لمتلقيها التعرف إلى عالمه المحيط به وترفع وعيه بماضيه وحاضره ومستقبله، كما تنمّي لديه المعرفة بحقوقه القانونية والمالية والدستورية والسياسية والوظيفية والخدمية والعلاجية والتعليمية، وكيفية الحصول عليها وكيفية استخدام وسائل

ممارسته لهذه الحقوق والدفاع عنها والتعبير عنها، وعليه فإن عملية إنتاج واستهلاك الثقافة تضمّ طرفاً ينتج ويملك الثقافة وقد يكون فرداً أو منشأةً أو مؤسسةً أو دولةً، وطرفاً يقوم بإعداد ونقل هذه الوجبة وتقديمها وهي المؤسسات القائمة على نشر الثقافة من دور نشر وصحف وقنوات إعلام وترفيه وسينما ومسرح ومعارض فنية وكتب وغيرها، وطرفاً يتلقى الثقافة ويتفاعل معها ويتأثر بها ويثير ردود فعل حولها وهو الجمهور العريض.

وفقاً لهذا التحليل نحن أمام حالة مثالية في احتياجها إلى الحقّ في الوصول إلى المعلومات وحرية إعدادها ونقلها ثم نشرها وتوزيعها والتعبير عنها، وكذلك حالة مثالية في احتياجها لآلية واضحة تؤسس لعلاقة منظمة متوازنة وعادلة عند ممارسة هذا الحق في ما بين الأطراف الثلاثة، بما يؤدي إلى: ممارسة منتجي الثقافة لدورهم في الإبداع والتعبير والنقد من ناحية؛ وممارسة ناقلي الثقافة لدورهم في نشر وتوزيع المنتج الثقافي وتداوله من ناحية أخرى. وممارسة مستهلكي الثقافة لحقهم في الوصول للمنتج الثقافي والتعاطي معه بالصورة التي ترفع وعيهم وتنمّي ثقافتهم من ناحية ثالثة وأخيرة. من هنا فإن حرية المعلومات تعدّ إحدى الضمانات الأساسية المطلوبة لكي يمارس

منتجو الثقافة وناقلوها ومستهلكوها دورهم ويحصلون على حقوقهم[1].

حرية المعلومات والتنمية الثقافية

كان الحبل السري أو الجسر الأساسي الذي فتح المجال لهذا التمازج الواسع النطاق هو مبدأ "حرية الوصول للمعلومات" أو "حرية تداول المعلومات"، فالمنتج الثقافي بطبيعته، كما أسلفنا، هو منتج ذهني فكري مكوّنه الأساسي هو المعلومات والبيانات والصور والإبداعات التي تجسّد فكراً مبدعاً، ومنتج الثقافة أياً كان تخصّصه أو مستواه أو مكانه على الأرض، وتقنية المعلومات هي بطبيعتها قنوات لنقل المعلومات وتداولها معالجتها وإدارتها بين الناس بصورة أو بأخرى، وبالتالي فإن مبدأ حق الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها يعد الضابط الأساسي لقوة الجذب التي من شأنها جذب الثقافة للتقنية والعكس، بعبارة أخرى نستطيع القول إن حرية الوصول إلى

---

(1) التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، 2009، ص96.

المعلومات كانت ولا تزال هي العامل الأساسي في التأثير على بارومتر العلاقة بين التنمية الثقافية من جهة، وتقنية المعلومات من جهة أخرى، في جميع المجتمعات. حتى أنه يمكننا القول إن المجتمعات التي سجّلت تقدماً حقيقياً وفعلياً على صعيد حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها هي ذاتها المجمعات التي سجّلت تقدماً حقيقياً وقطعت شوطاً طويلاً في توظيف تقنية المعلومات كأداة من أدوات التنمية الثقافية، وحدث فيها تمازج عميق وواسع النطاق بين الطرفين، وبالعكس.

المصادر المفتوحة:

أبرز ما في منهج المصادر المفتوحة أنه يتوجّه إلى الإنسان الفرد محاولاً أن يغرس لديه فكرة محورية تتمثل في: أن بناء خبرات تنموية حقيقية مستقلة تقود الفرد والجماعات حول العالم إلى إبداع ثقافي وفكري وعلمي وإنتاجي وتكنولوجي واقتصادي وإلى منتجات ثقافية وسلعية وأجهزة أقلّ سعراً وأعلى كفاءةً وأخفّ في شروط استخدامها وتطويرها، هو أمر يمكن تحقيقه من خلال قيام الفرد أو الجماعة طوعاً وعن قناعة ورضى بوضع الأسرار أو الحصيلة المعرفية لما يقومون بإبداعه أمام الآخرين من دون قيود، ليطلعوا عليها ويعرفوها

ويشاركوا فيها ويكون لهم حق التعديل والإضافة إليها وتطويرها، شريطة أن يلتزم الآخرون بالفكر والمنهج نفسه عن قناعة ورضى، بما يقود إلى معارف وحصائل معرفية وأسرار صناعتها، وبما يجعل أي إبداع ثقافي وإنساني وفكري غير مملوك لأحد، وإنما شارك الجميع في إبداعه طوعاً.

خلاصة هذه الأفكار أن "المصادر المفتوحة" تضع بين أيدي المجتمعات المعاصرة – بخاصة النامية والطامحة إلى النمو كالبلدان العربية – قسماً كبيراً من الإنتاج الذهني والإبداعي البشري في الماضي والحاضر والمستقبل بلا قيود، وبصورة محايدة، الأمر الذي يوفّر ساحة واسعة مترامية الأطراف يمكن استخدامها كمورد أساسي ومهم من موارد التنمية البشرية بمختلف صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمن يريد، ولنا أن نتخيل مثلاً أن جميع الكتب والمؤلفات الأدبية والعلمية والإنتاج العالمي في الفنّ والأدب والموسيقى والشعر والكيمياء والفيزياء والرياضيات والطب والزراعة والصناعة وغيرها جميعه أصبح متاحاً لجميع البشر بلا قيود، ليتشاركوا فيها بلا حدود ويستخدموها في شتى مناحي حياتهم بلا قيود، ففي هذه الحالة ستتاح فرص غير مسبوقة أمام هذه المجتمعات لكي تطوّر نفسها إلى الأفضل.

* معوقات عربية أمام حرية انسياب المعلومات:

- الإشكالية وأسبابها:

لم تنشأ إشكالية البنية المعلوماتية العربية القائمة من فراغ، فهناك أسباب تكمن وراء الضمور في حجم المعلومات المتداولة عبر البنية المعلوماتية العربية في مجالات عديدة يتصدّرها المجال الثقافي، وتتوزع هذه الأسباب في ثلاثة مسارات:

العقبة التكنولوجية والمسار المجتمعي:

نشر تقنية المعلومات في نسيج أي مجتمع نام - كالمجتمع العربي- يتطلّب تشييد البنية الأساسية لتقنية المعلومات داخل المجتمع، كبناء الشبكات وتدريب البشر وشراء الأجهزة وعقد الاتفاقات، وعوائق ذلك لا تتعدى الميزانيات وبعض التعقيدات الشائعة في التنفيذ، ويعقب ذلك محاولة توظيف ما تم أو يتمّ بناؤه في خدمة المجتمع بشكل عملي وفعلي، وهنا يتطلب الأمر التعامل مع ما يوجد بالمجتمع من تراث حضاري وسلوكيات وطرق في التفكير وثقافة سائدة وأساليب في العمل وتوازنات للقوى، نشأت في كنفها مصالح ومكتسبات للبعض، وهنا بالتحديد ينشأ ما يمكن أن نطلق عليه العقبة "التكنو- اجتماعية"

أمام انسياب وحرية تداول المعلومات، ونعني بها المشكلات التي تبرز عندما يحدث التماس بين ما هو تكنولوجي وما هو اجتماعي وسلوكي ومجتمعي، والتي تتجسد في صورة عديدة داخل المجتمع العربي، من أبرزها تشابك الفقر مع الغنى، والجهل مع العلم، والعشوائية مع النظام، ووجود أيادٍ قوية تكبح حركة وانسياب المعلومات لأسباب متعددة، بل ولديها رؤاها الخاصة لكيفية إحداث تنمية معلوماتية، ومحصلة هذه المشكلات هي الحدّ من انسياب المعلومات وحرية تداولها بالمستوى الذي تقتضيه التنمية الثقافية ومشروعاتها.

العقبة السياسية والمسار السلطوي:

تثير قضية انسياب وحرية تداول المعلومات الكثير من التحفظات لدى مؤسسات عديدة في الوطن العربي حالياً، وتأتي هذه التحفظات عادة مدفوعة بهواجس سياسية بالأساس، تفترض أن انسياب وحرية تداول المعلومات لا بدّ وأن يولد متاعب بدرجة أو بأخرى، خصوصاً إذا كان الأمر متعلقاً بالثقافة والتنمية الثقافية والإبداع في الفنون والآداب والفكر والصحافة والإعلام، وتبدو القضية في كثير من الأحيان وداخل العديد من المحافل وكأنها تكاد تشطر الموقف السياسي الثقافي العربي

حيالها إلى قسمين، الأول يتمركز فيه الداعون إلى انسياب وحرية تداول المعلومات باعتبارها وسيلة لا غنى عنها لتحقيق التنمية الثقافية والمجتمعية الشاملة، وهم في الغالب ممّن ينتمون لفئات ثقافية وإعلامية وفكرية ودعاة حقوق إنسان ومجتمع مدني.. إلخ، والثاني يتمركز فيه الداعون إلى "أمن وحماية المعلومات" كضمانة لا غنى عنها لاستقرار وأمن المجتمع وصيانة مصالحه العليا، وهم في الغالب ممّن ينتمون لفئات سياسية وأمنية.

شهدت القضية سجالاً مستمراً بين الفريقين في الكثير من المجتمعات العربية، فلم ينجح الداعون لحرية تداول المعلومات في إقناع الفريق الآخر بأنه لا مخاطر سياسية أو أمنية على المجتمع والدولة ومؤسساتها من انسياب المعلومات، كما لم ينجح الداعون "لأمن المعلومات" في إقناع الفريق الأول بأن المعلومات المحجوبة ليس لها تأثير على مسيرة التنمية ثقافياً ومجتمعياً، لذلك فإن هذا المسار يشكل معضلة حقيقية ذات حساسية واضحة. ومن الواضح ارتباط هذا الملف بقضية الحريات العامة وطبيعة الأنظمة السائدة في الوطن العربي ومسألة الديموقراطية في الوطن العربي بشكل عام.

العقبة القانونية والمسار التشريعي:

تنتشر ظاهرة الإرث القانوني الحاجب للمعلومات في المجتمعات العربية بمستويات متفاوتة الحدّة والعمق، وتكاد لا تخلو المنظومة القانونية لأي دولة عربية من قوانين وتشريعات تتعارض ومبادئ حرية المعلومات السابق ذكرها.

والسبب الأساسي في هذه الظاهرة أن البناء التشريعي في الدول العربية يستند إلى تراث كبير من القوانين التي صدرت واستخدمت في وقت لم تكن ثورة المعلومات قد بلغت هذه الدرجة من القوة والعنفوان والانتشار والتغلغل بعمق في جسد المجتمع، ومن ثم فهو بنيان غير مهيأ ابتداء للتعامل مع مستجدّات وتحدّيات عصر ثورة المعلومات لأنه لم يأخذها في اعتباره من الأصل، وزاد على ذلك أن استجابة هذا البنيان للتغيرات اتسمت- ولا تزال- بالبطء الشديد والتجزئة. بعبارة أخرى يتعامل البنيان التشريعي العربي مع التحديات القانونية لثورة المعلومات بالقطعة وسرعة السلحفاة بينما ثورة المعلومات نفسها هادرة شاملة فائقة السرعة[1].

---

[1] التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، المرجع السابق، ص 98- 99.

*أدوات الوصول الحـر فـي نشر الإنتـاج الثقـافي والمعرفي[1]:

أدوات "الوصول الحر" في نشر الإنتاج الثقافي والمعرفي، هي إحدى تجليات أو صور المصادر المفتوحة في استخدامها الواسع والنشط للإنترنت، فهي تعتمد كلية على إتاحة المحتوى الثقافي والمعرفي ذي الجودة العالية كاملاً أمام جميع المستخدمين بحيث يصلون إليه بصورة حرّة لا تعوقها التزامات مادية أو قانونية، ومن أبرز هذه الأدوات عالمياً- والتي لم تجد طريقها للمجتمعات العربية بالصورة المطلوبة- ما يلي:

- دوريات الوصول الحَر- Open Access Journals، ويقصد بها الدوريات التي تتيح مقالاتها بصورة مجانية على الإنترنت، وتتمتع بسمات الدوريات العلمية التقليدية نفسها، والتي يمكن الوصول لمحتواها عبر اشتراكات مدفوعة، ويمكن للجهات العربية المعنية بالتنمية الثقافية انتهاج هذه الوسيلة لتوصيل المحتوى الثقافي والعلمي والمعرفي عبر رعاية وإنشاء

---

[1] استفدنا في هذا الجزء من محاضرة "تجليات الوصول الحرّ ومصادره" للدكتور عبد الرحمن فراج الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والتي قدمها إلى ورشة عمل المحتوى العربي المفتوح المنعقدة بالرياض في 17-18 يناير 2009.

دوريات للوصول الحرّ عبر الإنترنت يمكن أن يشارك فيها متطوعون من المؤلفين والشعراء والكتاب والباحثين والخبراء وغيرهم. وعالمياً حققت هذه التجربة نجاحاً ملحوظاً حتى أن دليل دوريات الوصول الحرّ- Directory of Open Access Journals DOAJ أصبح يشتمل على 3612 دورية من مختلف أنحاء العالم حتى سبتمبر 2008م، وذلك في تخصّصات المكتبات والمعلومات والدوريات العامة في النشاط العلمي والدوريات الفكرية والثقافية، ومثل هذه التجربة يمكن تكرارها عربياً إذا ما تبنّت الجهات المعنية بالتنمية الثقافية مشروعاً لإنشاء أو رعاية سلسلة من الدوريات الثقافية والعلمية على الإنترنت تعمل بمفهوم الوصول الحرّ ثم تضمينها في دليل عربي لدوريات الوصول الحرّ والترويج له بين الجماهير المستخدمة للإنترنت والجمهور العربي العام. ويقدم مركز دراسات الوحدة العربية نموذجاً رائداً في هذا المجال إذ يضع دورياته الشهيرة مثل مجلة المستقبل العربي ومجلة اضافات المتخصصة بعلم الاجتماع ومجلة العلوم السياسية مجاناً على موقعه بشكل منتظم ويتيح إمكانية تداولها وتخزينها مجاناً للجمهور[1].

---

[1] أنظر رابط مركز الدراسات العربية

http://www.caus.org.lb/Home/index.php

- "الأرشفة الذاتية Self- archiving" والتي يقوم فيها كلّ مبدع أو منتج للثقافة والفكر بشتّى صوره بنشر إبداعه وإنتاجه الثقافي عبر الإنترنت، بما يتيح للآخرين حرية الوصول إليه والاطّلاع عليه والاستفادة منه، وذلك عبر نشره على موقعه الشخصي أو على موقع المؤسسة التي يعمل بها.

- "المستودعات الرقمية Digital Repositories" وهي مواقع أو بوابات على الإنترنت- أو حتى عبر شبكات معلومات خارج الإنترنت- تنشئها مؤسسات حكومية، أو غير حكومية، لا تستهدف الربح، أو أفراد أو جماعات وتشتمل على كثير من أنماط الإنتاج الفكري والثقافي، وعلى رأسها مقالات الدوريات العلمية، والكتب، التقارير، الرسائل الجامعية، ملفات الباوربوينت والصور ولقطات الفيديو وقصائد الشعر والقصص القصيرة والتراث الشعبي والديني وغيرها.

وكما هو واضح فإن هذه الأدوات توفّر للجهات العربية المعنية بالتنمية الثقافية فرصة سانحة للوصول بالمنتج الثقافي والمعرفي سواء العربي أم العالمي إلى قطاع لا يستهان به من الجماهير العربية، وذلك إذا ما وضعت خططاً جادة تتبنّى الاعتماد على هذه الأدوات في تسهيل وصول الجماهير إلى المحتوى الثقافي والعلمي ذي المستوى والجودة العالية.

مسارات توظيف البنية المعلوماتية

إذا ما تعزّزت حرية تداول المعلومات ونشط منهج المصادر المفتوحة، وبرزا على الساحة العربية كتوجّهين رئيسيّين في إدارة العلاقة بين تقنية المعلومات وقضايا الثقافة، فستتاح أمام العرب - أفراداً ومؤسسات وجهات رسمية - حزمة من القنوات أو المسارات التي يمكن من خلالها تفعيل دور تقنية المعلومات كرافعة للتنمية الثقافية.

- المسار الأول: رقمنة المحتوى.. ضبط "الذاكرة" وتقوية "التذكر":

أي تنمية أو تطوير أو تحديث يطرأ على ذاكرة المجتمع يعدّ في الوقت نفسه تنمية وتحديثاً وتطويراً لثقافته، والمعضلة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة أن سرعة توليد وتداول المعلومات والمواد التي تبني الذاكرة تطوّرت وارتفعت وتضخمت إلى الدرجة التي جعلت قدرة المجتمعات على "التذكر" تقل وتضمحل، ليس فقط على صعيد تذكر الإرث أو مواد الذاكرة القديمة أو الموغلة في القدم بل وحتى الحديثة أو قريبة العهد. وقليلة هي المجتمعات التي استطاعت أن توازن

بين معدلات تضخّم الذاكرة والاحتفاظ بالقدرة على التذكر. والعامل الأساسي للخروج من هذه المعضلة هو الذكاء في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات كأداة للسيطرة على تضخم الذاكرة وترويضها بالشكل الذي يضمن الحفاظ على قوّة التذكر لدى المجتمع.

وقد تبوأت تقنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هذه المكانة "الفاصلة" في التعامل مع معضلة "الذاكرة والتذكر" لأنها سمحت بتحويل الأشياء التي تشكّل الذاكرة من صورتها التقليدية على الورق أو الكتب القديمة أو أذهان الناس أو حتى جدران المعابد والبرديات والنقوش على الحجر، سواء كانت ذاكرة قديمة أم حديثة أم معاصرة، إلى صورة رقمية قابلة للتخزين والتصنيف والفهرسة والمعالجة لتتحول من مجرد "مواد تشكل ذاكرة" إلى "معارف قادرة على أن تشارك في بناء "الذهن".

ويقدّم الإنترنت في هذا الصدد الوسيلة الأنجح والأكثر تكاملاً على الإطلاق في حلّ معضلة تضخم الذاكرة وضعف القدرة على التذكر، فالإنترنت وعاء تخزين لا حدود قصوى لطاقته الاستيعابية، وقناة توصيل "لا ضفاف لها، ورخيصة للغاية تستوعب مئات الملايين من المستخدمين والراغبين في

المشاركة، ومورد للتثقيف وبناء الذاكرة لا يضاهى في قوة تأثيره لأنه لا حدود لبساطته وسهولة وسرعة الوصول إليه.

هذا بالضبط ما يجعل مشروعات رقمنة المحتوى واحدة من المسارات المرشحة لتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات كرافعة للتنمية الثقافية بالمجتمع العربي، ومن حسن الحظ أن الوطن العربي بدأ يشهد برامج ومشروعات رقمنة للذاكرة والمحتوى العربي تدلّ على أن بعض المؤسسات العربية في القطاع الرسمي والقطاع الأهلي غير الحكومي بدأت تستشعر ما لدى هذه الآلية من أهمية في تنمية الثقافة وتجديد الذاكرة العربية، وجميعها يمضي في طريق تحويل آلاف الكتب والوثائق والصور ومقتنيات المتاحف وغيرها إلى شكل رقمي يوضع في مستودعات رقمية ويتاح للجميع عبر الإنترنت.

بيد أن هذه المشروعات لا تزال في بدايتها ومحدودة العدد للغاية قياساً إلى حجم الذاكرة أو مقدار الثقافة العربية الواجب رقمنتها وتحديثها وإتاحتها للجماهير العربية وللعالم، فهذه المشروعات لم تنقل سوى نذر يسير من الذاكرة العربية إلى الصورة الرقمية، ناهيك بأن منتجها الرقمي لم يشقّ طريقه بقوة بعد داخل فئات الجمهور العربي العريض.

- المسار الثاني: التشبيك الثقافي... "المعرفة من خلال التشبيك":

من الأهداف الأساسية التي كانت وراء نشأة صناعة تقنية المعلومات والاتصالات وانتشارها ككل هدفا "التشبيك" و"المشاركة"، أي ربط مجموعة من الأطراف "قد تكون أدوات أو أشخاصاً أو مؤسساتٍ أو مجتمعاتٍ" مع بعضهم البعض عبر وسيلة أو وسائل تقنية معينة، في صدارتها شبكات الاتصالات والمعلومات، لكي يسهل على هذه الأطراف "المشاركة" مع بعضها البعض في معلومات أو بيانات تمتلكها لتحقيق أهداف أو أغراض تبتغيها.

وقد استفادت مئات المجتمعات حول العالم ثقافياً من إمكانات تقنية المعلومات والاتصالات في هذا الصدد، والآن هناك اتجاه قوي في المشهد الثقافي العالمي يمضي تحت شعار "المعرفة من خلال التشبيك" أو استغلال قوة التكنولوجيا في الربط والتشبيك لتحقيق تنمية ثقافية ومعرفية قائمة على التواصل والتبادل المستمرّ للبيانات والمعلومات والمعارف بين مجموعات من البشر يتّصف من ينضوون تحت لوائها بأنهم ذوو أفكار متجانسة أو أهداف مشتركة أو اهتمامات ومصالح

موحدة. وفي هذا السياق يزخر الإنترنت بالآف من التجمعات المختلفة القائمة على فكرة الربط والمشاركة عبر الشبكة.

وقد تطورت فكرة التشبيك والربط الثقافي عبر الإنترنت حتى ظهر ما يعرف "بالمجتمعات التخيلية"، وهي مواقع على الشبكة تمثّل نقطة التقاء لمجموعة من الأشخاص يتواصلون معاً من خلالها باستخدام نظم القوائم البريدية أو التراسل الفوري والمحادثة والدردشة والحوارات المطولة ومجموعات الأخبار وغيرها من أساليب التواصل الجماعي، ويكون القاسم المشترك بينهم قضية ذات اهتمام مشترك أو التخصص المهني أو التوافق في الهوايات والاهتمامات، وبمرور الوقت تنشأ بين المشاركين أو الأعضاء في الموقع علاقات وثيقة على مستوى الفكر وعلاقات العمل والقناعات والآراء فيتشكل المجتمع التخيلي – الإفتراضي الخاص بقضية ما، لأنه يوجد فقط على الشبكة وليس في العالم الواقعي. وتعتبر المجتمعات التخيلية عبر الإنترنت ظاهرة لافتة للنظر لكونها تستقطب اهتمام الملايين من الأعضاء النشطين في مختلف المجالات والتخصصات ما بين أطباء وفنانين وباحثين وطلاب وسياسيين وجماعات مدنية، بعدما أثبتت جدواها في تكوين علاقات قوية بين أعضائها تتعدى مجرد تبادل المعلومات المفيدة إلى حلّ بعض المشكلات مثل

المرض أو الأزمات المالية، وأخيراً المشاركة السياسية واستخدام الحقوق الديمقراطية في ممارسة الكثير من الفعاليات والأنشطة الإيجابية. وتشمل المجتمعات التخيلية حالياً مجالات الفن والأدب والفكر والموسيقى والفن التشكيلي والسينما والكتب والنشر والبحث العلمي وغيرها من أوجه الحياة الثقافية.

وتنبئنا التحليلات السابقة حول المشهد الثقافي العربي الراهن بأوجهه الرقمية المختلفة التي جرى تناولها أنه على الرغم من وجود بنية معلوماتية لا يستهان بها في معظم البلدان العربية، فإن أهداف "الربط" و"المشاركة" ليست مطبّقة من قبل مستخدمي هذه البنية المعلوماتية أو من يفترض أنهم مسؤولون عن توظيفها ثقافياً، فالمعارف العربية لا تتدفق بين المجتمعات العربية عبر قنوات التكنولوجيا بالصورة المبتغاة، وسبب مهم في ذلك أن المؤسسات والكيانات العربية المعنية بالشأن الثقافي لم تستخدم بعد هذه البنية في إنجاز عملية ربط وتشبيك في ما بين أطرافها المنتشرة عبر العالم العربي. وعليه فإن مسار "المعرفة من خلال التشبيك" يفرض نفسه بقوة كمسار من مسارات توظيف تقنية المعلومات كرافعة للتنمية الثقافية، وذلك للقيام بعمليات تشبيك أدبي وثقافي وفني يحقق نوعاً من الترابط

بما يفتح الطريق نحو حركة تنسيق جادة في جهود التنمية الثقافية ، تعتمد على تبادل المنافع وتكامل المصادر والموارد.

* والأهم من كل ذلك هو عمليات التشبيك البحثي والعلمي لربط مؤسّسات البحث العلمي والعاملين بها وتحقيق قدر من المشاركة في الأفكار والإبداعات وتبادل النتائج وفتح نقاشات أكاديمية وعلمية حولها، وكذلك تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوعات العلمية ذات الصيغة المشتركة كقضايا التصحّر وندرة المياه وتحلية مياه البحر والتلوث البيئي.

* وأيضاً عمليات التشبيك في مجال النشر والإعلام والكتب والمكتبات والتراث، لفتح قنوات لتبادل المعارف والكتب في مختلف المجالات، من خلال المكتبات الرقمية والمستودعات الإخبارية والإعلامية التخيلّية المفتوحة، ومستودعات النشر الرقمي والمدوّنات والشبكات الاجتماعية وغيرها. الأمر الذي يتيح موارد ثقافية هائلة أمام المواطن العربي للنهل منها طوال الوقت بصورة مجانية أو بتكلفة زهيدة.

تكنولوجيا الوسائط المتعددة من التشعب النصيّ (hyper – text) الى التشعب الوسائطي (hyper – media):

من أهم إنجازات تكنولوجيا المعلومات، إسقاط الحواجز الفاصلة بين أنساق الرموز المختلفة من نصوص وأصوات وأنغام وأشكال وصور ثابتة ومتحركة. ويرجع الفضل في ذلك إلى تكنولوجيا الرقمنة digitization، التي نجحت في تحويل جميع هذه الأنساق الرمزية إلى سلاسل رقمية. وتقوم الرقمنة على مفهوم بسيط مفاده: إمكان تحويل جميع أنواع المعلومات إلى مقابل رقمي، وهكذا ظهرت إلى الوجود تكنولوجيا الوسائط المتعددة التي تقدم للطالب المادة التعليمية والترفيهية في صورة مزيج تفاعلي يجمع بين النص والصوت والأشكال الثابتة والصور المتحركة. إن الوسائط المتعددة تمهد في رأي الكثيرين إلى انتشار الكِتاب الإلكتروني كوسيلة أساسية لنشر المادة التعليمية.

كما أنها فتحت الباب واسعاً لما يسمى التشعب النصّي hyper - text الذي يعد من أبرز الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا الوسائط المتعددة في مجال التعامل مع النصوص، والتي يستحيل القيام بها يدويا، أي دون الاستعانة بالكمبيوتر.

ويقصد بالتشعب النصّي إمكان التنقل من أي موضوع داخل النص إلى أي موضوع آخر مرتبط به بأي نوع من العلاقات التي تربط بين فقرات النصوص: لغوية كانت هذه العلاقات أم منطقية أم سياقية. لقد أحال التشعب النصّي النصوص إلى غابة كثيفة من علاقات الترابط التي تكشف عن بنية النص، وتخلص القارئ من خطية السرد المتلاحق للنصوص المطبوعة، من جانب آخر، فإن التشعب النصّي بالنظر إليه كوسيلة للبحث داخل النصوص، يقترب من الأسلوب الذي يعمل به العقل البشري، من حيث تداعي الذاكرة البشرية ذات القدرة الهائلة على التشعب والتفرع والتنقل السريع، من مفهوم إلى آخر، ومن معلومة إلى أخرى.

بجانب التشعب النصّي، فقد وفرت تكنولوجيا الوسائط المتعددة ما يعرف بالتشعب الوسائطي hyper - media يمكن النظر إليه على أنه توسع في مفهوم التشعب النصّي، فبينما يقتصر الأخير على العلاقات داخل النص، يتجاوز التشعب الوسائطي النص ليربطه بجميع أنواع الوسائط الأخرى: الأشكال، الأصوات، الرسومات المتحركة – الفيديو – الموسيقى وخلافه. إن التشعب الوسائطي يثير كثيراً من المفاهيم والقضايا في علاقة أنساق الرموز المختلفة بعضها مع بعض، علاقة

النصوص بالأشكال، وعلاقة لغة الشكل بلغة الموسيقى ولغة السينما، وما شابه، وكلها أمور ذات أبعاد تربوية.

التدوين والمدونون Blogs - Bloggers:

في سياق مجتمع المعلومات العالمي والذي يرتكز على ما يطلق عليه الفضاء المعلوماتي cyberspace ظهرت أشكال متعددة من التفاعلات الاجتماعية والثقافية والسياسية أخذت أشكالاً متعددة (facebook – youtube – twitter – blogs) إلا أن أهمها ما أخذ شكل المدونات والفيسبوك. وقد انتقل هذا الشكل من الولايات المتحدة الاميركية إلى مختلف بلاد العالم وانتشر في العقد الأخير في مختلف أنحاء الوطن العربي. وبالرغم من أن عالم المدونات في العالم العربي ما زال ناشئاً، فإن التدوين اكتسب سمعة واسعة بعد أن شمل وظائف ثقيلة فرضتها ظروف الانسداد السياسي والثقافي، كسرت من خلالها كل المحرمات والتابوهات الموروثة في الدين والسياسة والجنس، حيث نجد أن بعضها تحول الى صحف معارضة نشيطة، ونوافذ للتعبير عن الآراء المكبوتة في الشؤون السياسية وتوجيه النقد للسياسات العامة وحشد الرأي العام ضدها، وبعضها الآخر تحول إلى واحات إبداعية في جميع أجناس الأدب والفنون وهو ما أدى إلى

إمتصاص الكثير من حالات التذمر التي يشعر بها بعض الكتاب والمثقفين الشباب من احتكار المخضرمين لأغلب وسائل الإعلام، بعد أن خاضوا في عالم المدونات وذاقوا طعم النشر الفوري والوصول لشرائح أوسع، وخلق حالة هجرة عكسية من الرغبة في النشر التقليدي على الورق إلى النشر في الفضاء الإلكتروني.

وأخيراً دخل إلى ساحتنا الإعلامية والسياسية والثقافية لقب "مدون" بعد ان كنا نسمع لقب كاتب أو مفكر في دلالة واضحة على ان صاحب اللقب يعبر عن آرائه في مكان ما على الشبكة العنكبوتية. وبعض أولئك المدونين نجح في إصدار أول رواية أو مجموعة قصصية أو ديوان شعر بعد أن نالت نصوصه نصيباً وافراً من تفاعلات القراء الكترونياً معها.

بدأت المدونات على أساس أنها مواقع شخصية مجانية ومساحات حرة على الانترنت يقوم صاحبها من خلالها بتسجيل ملاحظات او مذكرات بشكل دوري الى حد ما وهو ما يتوافق مع المعنى الحرفي لاسمها الاصلي weblog وهو يعني السجل الموجود على الإنترنت. وقد تطورت نقطة البداية هذه مع الجيل الثاني للإنترنت وتصاعد عدد المستخدمين للشبكة ورغبتهم في تطوير المواقع الشخصية إلى ان وضعت بتصرفهم خدمة مواقع

المدونات المختلفة (Blogspot, Wordpress وغيرها) لتجعل في استطاعة الجميع بما في ذلك من لا يملكون قدرات تقنية إنشاء مواقع شخصية عبر نماذج جاهزة يمكن الاختيار منها وملأها بما يريد المستخدم من معلومات وصور ووصلات إلى مواقع أخرى أيضاً hyperlinks ويتضمن ذلك الصور ومقاطع الفيديو والموسيقى أو أي مقاطع صوتية أخرى. كما قام منهم الاكثر خبرة في مجال تصميم المواقع بإضافة عدد من الأدوات التفاعلية التي تسمح لمشاهد الموقع بالتفاعل مع صاحب الموقع من خلال إرسال التعليقات أو وضع خلفية بصرية متحركة للموقع أو الاستماع إلى مجموعة موسيقية يضعها المصمم أو تضمين المقالات مقاطع فيديو أو مقاطع صوتية مكملة للنص المدون ... الخ. كانت البدايات مع الألفية الجديدة لكنها لم تصل إلى عالمنا العربي إلا حوالي العام 2004 وكانت بداية إنتشار التدوين ذات طبيعة شخصية ثم بدأت المدونات تعبر عن إتجاهات سياسية وأدبية متنوعة فيما بات يعرف بحركات التغيير. الاقبال اليوم على المدونات هائل حيث تتحدث بعض الاحصاءات عن مدونة تولد كل ثانية .

وقد وصل عدد مستخدمي فايسبوك في حزيران 2011 إلى 687 مليون مستخدم غير أن معدلات النمو أخذت تتباطأ أخيراً

ثم إنضم إلى الموقع في شهر أيار من نفس العام 11،8 مليون مستخدم بينما كان الرقم في نيسان 13،9 مليون مستخدم ونحو 20 مليونا في كل من الأشهر الثلاثة الأولى من السنة نفسها. في كل الأحوال قد لا يعني ذلك شيئاً إذ أن المستخدمين يتحولون نحو موقع تويتر أو يفضلون موقعا على حساب الآخر، لقد أثارت دراسة شيري تركل أستاذة علم الإجتماع في معهد ماساتشوستس ضجة كبيرةً في الولايات المتحدة الأميركية فقد وصفت الطريقة المحمومة للناس في التواصل في التويتر والفايسبوك بأنها شكل من أشكال الجنون الحديثة وأشارت إلى أن تكنولوجيا التواصل الحديثة هذه تهدد بأن تهيمن على حياتنا وتجعلنا أقل إنسانية، وأنه تحت شعار "التواصل بشكل أفضل" فإن هذه الشبكات تزيد عزلة الناس عبر إدماجهم في عالم إفتراضي متخيل وليس في عالم إنساني حقيقي.

- هجمة التويتر وانتشاره:

يتم التواصل عند الشبكة الإجتماعية التويتر twitter ما بين الأعضاء من خلال تدوين عنوان "ماذا يحدث أو ماذا تفعل الآن؟". وتكمن أهميته في أن ما يكتبه المستخدم للموقع يمكن أن ينتقل إلى عدد هائل من الناس بطريقة سريعة جداً وفعالة. وما يميز تويتر عن غيره من المواقع الإجتماعية هو أنه يقدم خدمة

واحدة فقط، هي كتابة رسالة عن قضية عامة أو خبر يهم عدداً من الناس، مكون من 140 حرفاً، يمكن تضمينها رابطاً (link) يحتوي على صورة هوية أو مقال، ويمكن للمستخدم أن يدون رسالة تعبر عن شعوره وأفكاره أو تخبر ماذا يفعل. وكأي موقع آخر يجب أن تمتلك حساباً على الموقع للإفادة من خدمته وبعد التسجيل بإسم من حروف وأرقام متصلة بعضها ببعض يقترح تويتر على المستخدم متابعة أشخاص أو مواقع في مجالات مختلفة، كما يعرض على المستخدم إرسال دعوة لأصدقائه لينضموا إلى الموقع. كذلك يمكن البحث عن الأصدقاء المسجلين أصلاً في التويتر ومتابعة أخبارهم من خلال تعقبهم، فيصبح المستخدم متابعاً لهم من خلال خيار "follow" عندها يمكن البدء بتدوين أول "تغريدة" (tweet) مما يسمح لكل التويتريين بمشاهدتها، إذا قرر المستخدم جعل حسابه مفتوحاً أو جعل رسالته محصورة بأشخاص معينين من الذين يتابعونهم .followers

ويمكن البحث عن شخص معين من خلال كتابة اسم المستخدم (User Name) الخاص به في الخانة المخصصة للبحث، أو كتابة بريده الإلكتروني. "فيظهر عندها اسمه مسبوقاً برمز @، وتظهر الـ tweets الخاصة به التي يمكن الرد عليها

من خلال خيار Reply، أو إعادة نشر إحداها من خلال Retweet، كما يمكن حفظها في ملف Favorites. وكل "تويتات" المستخدم يمكن أن يراها متابعوه، لكن طبعاً يمكن إرسال رسائل خاصة من خلال خيار Messages.

الموقع هو مصدر للمعلومات، يضم أخباراً عن مواضيع متنوعة ومختلفة. وهو مفتوح على مواقع وقنوات إخبارية عدة. ويمكن مستخدميه كذلك تدوين الأخبار ونقلها لحظة وقوعها بالصوت والصورة. أما نشر الأخبار المتعلقة بموضوع معين وحفظها وجعلها متاحة أمام الباحثين على التويتر فتكون من خلال الرمز # (Hashtag). فكثيراً ما يصادفنا هذا الرمز في تويتر ويكون عادةً متبوعاً بكلمة معينة للدلالة إلى حدث معين وعند الضغط عليه ستظهر كل التويتات التي تضمن الرمز نفسها والتي كتبها أشخاص ليسوا بالضرورة من متابعي المستخدم أو من الذين يتابعهم. نفترض مثلاً أن مستخدماً يقرأ خبراً عن لبنان ويرغب من متابعي أخبار لبنان قراءته، كل ما عليه فعله هو وضع Lebanon # في تويتته، فتظهر عندها تدوينته لكل من يتابع أخبار لبنان عند البحث عنه، وبما أن التدوينة محدد بـــ 140 حرفاً فقط يمكنه إضافة رابط عليه. نكتشف أن ثمة الكثير من التشابه بين الخصائص التي يتمتع فيها

التويتر والميزات الخاصة بالفايسبوك إلا أن تويتر وجد رواجاً أكثر بين الإعلاميين، ولم يكن غريباً أن إنطلاقه لمنافسة فعلية كان مع ولادة ثورة الشعب الإيراني خلال الإنتخابات عام 2009 على الرغم من أنه إنطلق عام 2006 ومعظم الصحافيين اليوم في الغرب يستعملون هذا الموقع للتواصل مع جمهورهم ومتابعيهم لتبادل المعلومات وتدوين الآراء والتعليقات كمحاولة لخلق نوع من التناغم مع الجمهور، فالمقال الذي يكتبه الصحافي يمكنه أن يخلق له تفاعلاً من خلال الموقع أكبر بكثير فيما لو ترك المقال على صفحة الجريدة لوحده. من هنا يجد الصحافي وربما السياسي في تويتر مساحة تعبيرية إضافية إلى جانب وسيلته الإعلامية التي يعمل فيها وقد يجد أحياناً مساحة من الحرية يفتقر إليها في مكان عمله. في الخلاصة أصبح للرسائل القصيرة في موقع تويتر قدرة على تجاوز الحدود الجغرافية وبات أمام مستخدميه فرصة ضخمة للوصول إلى جمهور متنوع ومنتشر في دول عدة وبالتالي أصبح تويتر مكملاً للصحافة والإعلام ومساعداً لهما، أما اللغات المتاحة ومنها الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والإيطالية واليابانية وغيرها المعتمدة في الموقع فهي لم تشمل اللغة العربية بعد كما هو واقع الحال في الفايسبوك، وربما سوف نشهد قفزة لصالح تويتر عندما تعتمد

اللغة العربية فيه دون أن يعني ذلك أن الفايسبوك سوف يصبح موقعاً مهجوراً، بل هو سيبقى كما تشير الأرقام على رأس إمبراطورية أدوات التواصل الإجتماعي.

يوجد اليوم فرع تخصصي جديد في علم الإجتماع هو "علم اجتماع الفضاء المعلوماتي Cyber sociology وهو العلم الذي يدرس فئات المستخدمين للشبكة وأنماط شخصياتهم والمواقع التي يزورونها وموضوعات اهتماماتهم وغير ذلك من مسائل. وهكذا يمكن القول ان علماً اجتماعياً جديداً هو سوسيولوجيا الإنترنت قد بدأ يتشكل لدراسة هذا "المجتمع الإفتراضي" الذي يتألف من "جماعات النقاش" التي تتكون أحياناً بصورة مؤقتة لمناقشة موضوع ما ثم تنفض! ويشارك في المناقشة أشخاص من مختلف بلاد العالم. على أساس أن من أخلاقيات الإنترنت البازغة ، ذلك أنه لا يكفي أن تكون مستهلكاً للمواد المنشورة على الشبكة أياً كان موضوعها، ولكن عليك أن تكون أيضاً منتجاً، من خلال المشاركة والتعليق على ما تقرأه.

وكثيراً ما تقرأ هذه العبارة في نهاية عديد من المقالات، وهي "إرسل هذه المقالة لصديق". و"علق على هذه المقالة". وبذلك يتضح بجلاء أن الإنترنت أصبحت من أدوات الاتصال التفاعلية، فهي محطة إرسال واستقبال في نفس الوقت.

وقد بدأ يتبلور علم أنثروبولوجي جديد هو، "أنثروبولوجيا الإنترنت" يحاول تطبيق المناهج الأنثروبولوجية على هذه الشبكة. وأصبح هناك علماء متخصصون في دراسة الإنترنت.

وبالإضافة إلى ذلك يتوزع المدونون بين تيارات إيديولوجية شتّى، ففيهم إخوان مسلمون وفيهم شيوعيون وماركسيون وليبراليون وقوميون. وأخطر من ذلك فيهم "عدميون" لا يؤمنون بأي شيء وإنما يعبرون عن احباطاتهم الشخصية أو السياسية بصورة زاخرة باليأس والقنوط.

هل الانسداد السياسي في العالم العربي هو الذي دفع بالآف من الشباب العرب إلى أن يلجأوا إلى المدونات والفيس بوك لكي يعبروا عن آرائهم السياسية، أو يخصوها بخلجات أنفسهم، أو يودعوها إبداعاتهم النثرية والشعرية؟

لعلّ هذا أحد التفسيرات المهمة لهروب الشباب إلى العالم الافتراضي، ما دام العالم الواقعي بمشكلاته المتعددة وبالقيود والحدود التي يضعها أمام أجيال الشباب المتتابعة، أصبح بمنزلة الحاجز الذي يمنع الشباب من الفعالية واسماع صوتهم الى مجتمعهم والى العالم.

ويبقى السؤال ما هو سرّ هذا الانسداد السياسي الذي ألقى بظلاله الكثيفة على المجتمع العربي بالرغم من أن الدعوة للتحول الديمقراطي العربي ارتفعت منذ عقود. وكان أصحاب هذه الدعوة هم أحزاب المعارضة، وبعضهم أصبح في السلطة، فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني والمفكرين والمثقفين العرب بشكل عام.

في التأسيس النظري

نظريات مبكرة

تعود البدايات الأولى في تنظير أنشطة التواصل في المجتمعات الحديثة إلى الباحثين الكنديين هارولد إينيس ومارشال ماكلوهن. ويرى إينيس Innis أن طبيعة وسائل الاتصال تترك آثاراً قوية على تنظيم المجتمع. ويستشهد، في هذا المجال، بالكتابات الهيروغليفية المنقوشة على الحجر في الحضارات والمدنيات القديمة التي ظلت على حالها منذ آلاف السنين. غير أن ما يميز وسيلة الاتصال والتواصل هذه هو أنها، على ثباتها وديمومتها، غير قابلة للانتشار والتأثير والانتقال في حيز

اجتماعي واسع. كما أنها تمثل حلقة وصل ضعيفة بين الأماكن والبيئات الاجتماعية المتباعد بعضها عن بعض. من هنا، فإن المجتمعات التي تقتصر على هذا النوع من أشكال التواصل تظل محدودة الاتساع والانتشار.

وقام ماكلوهن (Mcluhan, 1964) بتطوير بعض أفكار إينيس، وطبقها بصورة خاصة على وسائل الإعلام في المجتمعات الصناعية الحديثة. ومن الأفكار الرئيسية التي طرحها أن "الوسيلة (أي الوسط الإعلامي) هي الرسالة"، وذلك يعني، بعبارة أخرى، أن طبيعة الوسيلة الإعلامية المستخدمة في المجتمع تؤثر في بنية المجتمع أكثر مما يتركه المضمون أو المحتوى أو الرسالة التي تنقلها وسائل الإعلام هذه. فالتلفاز، على سبيل المثال، وسيلة إعلامية واتصالية مختلفة تمام الاختلاف عن الكتاب المطبوع، فهو يتكون من منظومة إلكترونية بصرية من الصور المتحركة. ومن هنا، فإن تجارب الحياة اليومية في مجتمع يقوم فيه التلفاز بدور أساسي تختلف في جوهرها عما هي عليه في مجتمعات تستخدم فيها وسائل الاتصال المطبوعة فحسب. وتقوم نشرات الأخبار التلفازية بنقل المعلومات العالمية بصورة فورية لملايين الناس بالوسائل الإلكترونية، مما حول العالم المعاصر الذي نعيش فيه، بحسب

تعبير ماكلوهن، إلى "قرية كونية". ويعني ذلك أن الناس في جميع أرجاء العالم يشتركون في مشاهدة الأحداث العالمية وهي تتكشف أمامهم لحظة بلحظة. ولا تقتصر هذه المشاركة على أخبار الحروب والنزاعات الكبرى والثورات والكوارث التي تحدث في بقاع العالم المختلفة، بل إنها تشمل أحداثاً تفصيلية ثانوية قد لا تكون دلالاتها مهمة إلا لفئة واحدة أو مجتمع واحد[1].

يورْغِن هابِرماس: المجال العام:

يرتبط اسم الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني **يورْغِن هابِرماس** بمدرسة فرانكفورت للفكر الاجتماعي. ورغم تأثر هذه المدرسة بأفكار كارل ماركس، إلا أنها دعت إلى مراجعة جذرية للأفكار الماركسية وعملت على تحديثها لتكون أكثر انسجاماً مع متطلبات القرن العشرين. وتعتقد مدرسة فرانكفورت أن الماركسية لم تولِ اهتماماً كافياً بآثار العوامل الثقافية عموماً في المجتمع الرأسمالي الحديث.

---

[1] انتوني غدنز : **علم الاجتماع** . بيروت ، المنظمة العربية للترجمة، ط 2005، ص 510.

وضعت مدرسة فرانكفورت دراسات مكثفة وواسعة لما أسمته "صناعة الثقافة"، التي تعني في نظرها الصناعات الترفيهية والترويحية التي تدخل في عدادها أنشطة السينما والتلفاز والموسيقى الشائعة والإذاعة والصحف والمجلات. ويرى ممثلو هذه المدرسة أن انتشار صناعة الثقافة، بما تنطوي عليه من منتجات سهلة ونموذجية الطابع، من شأنها أن تقوّض قدرة الأفراد على التفكير النقدي المستقل، مما أدى إلى اضمحلال الفنون الإبداعية، وحصر انتشارها وتوزيعها في ترويج منتجات تجارية تتم فيها المتاجرة بجوانب منتقاة من التراث الفني.

وقد أخذ هابرماس بجانب من هذه الأفكار والموضوعات، غير أنه توسع في معالجتها بطريقة أخرى. إذ إنه يحلل نمو وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية منذ أوائل القرن الثامن عشر حتى عصرنا الراهن، ويتتبع نشوء "المجال العام" ثم انحطاطه وهبوطه ويمثل المجال العام في نظره حلبة النقاش العام التي تدور فيها المساجلات، وتتشكل فيها الآراء والمواقف حول القضايا التي تجسد اهتمامات الناس وهمومهم[1].

---

[1] هناك إجماع بين العلماء الاجتماعيين على أن المفكر الذي وضع أسس نظرية المجال العام هو الفيلسوف الألماني الشهير "هابرماس" في كتابه

ويعتقد هابرماس أن المجال العام في المجتمعات الغربية قد بدأ ينشأ أول الأمر في الصالونات والمقاهي في لندن وباريس وعدد من المدن الأوروبية الأخرى. وكان الناس يلتقون في هذه الأماكن ويناقشون قضايا الساعة من خلال ما يقرأونه في النشرات والصحف التي بدأت بالصدور آنذاك. واكتسبت المناقشات السياسية أهمية خاصة رغم قلة عدد المشاركين فيها، إلا أن الصالونات أدت دوراً حيوياً في نمو الديمقراطية في مراحلها الأولى، لأنها أتاحت الفرصة لتداول الآراء وتبادلها حول القضايا السياسية من خلال النقاش العام. ويمثل المجال العام، من حيث المبدأ على الأقل، التقاء الناس بوصفهم أفراداً متساوين في منتديات شبه مفتوحة للمناقشات العامة. غير أن الوعود التي انطوت عليها المراحل الأولى من تطور المجال العام لم تتحقق بكاملها. فقد أوشك النقاش الديمقراطي على الاختناق تحت وطأة صناعة الثقافة. وأدى انتشار وسائل الإعلام الجماهيرية وسطوة صناعة الترفيه الجماهيرية إلى تشويه طبيعة

المعروف "التحول البنيوي للمجال العام" Structural Transformation of the Public Sphere الذي صدر عام 1962 وكان في الواقع أطروحته للحصول على درجة الأستاذية في علم الاجتماع. والذي كتب في الأصل باللغة الألمانية 1961م، ثم ترجم لاحقاً إلى الإنجليزية 1989م .

المجال إلى حد بعيد. ذلك أن مناقشة القضايا السياسية أصبحت مرهونة بما يدور في البرلمانات وفي وسائل الإعلام، فيما تجذّرت سطوة المصالح التجارية والاقتصادية وهيمنت على الصالح العام. ولم يعد "الرأي العام" يتشكل من خلال النقاش العقلاني المفتوح، بل غدا محصلة لعمليات الاستمالة والتلاعب والسيطرة المفروضة عليه، كما تبدو على سبيل المثال في الحملات الدعائية والترويجية[1].

جان بودرِيّار: عالم الواقع المفرط:

يعتبر المفكر الفرنسي ما بعد – الحداثي – **جان بودرِيّار** من أبرز المنظّرين المعاصرين لقضية وسائل الإعلام والاتصال. وقد تأثر بودريّار كثيراً بالأفكار التي طرحها إينيس وماكلوهن. ويعتقد بودريّار أن وسائل الإعلام الحديثة تختلف اختلافاً بيناً في آثارها وعمق مفعولها عن أية منتجات تقانية أخرى. فقد أدت نشأة وسائل الإعلام الجماهيرية، ولا سيما الإلكترونية منها مثل التلفاز، إلى تحولات عميقة في طبيعة حياتنا. إن التلفاز لا "يعرض لنا العالم" أو يعكسه أو يمثله، بل إنه أصبح بصورة متزايدة "يحدد" ويعيد تعريف ماهية العالم

---

[1] انتوني غدنز : المرجع السابق ، ص 511.

الذي نعيش فيه. إن نظرة سريعة إلى الوقائع التي ينقلها التلفاز للأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم بمختلف تفصيلاتها ومواطن الإثارة والمبالغة فيها، مثل الحروب والمجاعات والمحاكمات والمطاردات، ستؤكد لنا أن التلفاز إنما ينقل لنا ما يسميه بودريار "عالم الواقع المفرط". فالواقع الحقيقي لم يعد موجوداً بالفعل، بل استُعيض عنه بما نشاهده على شاشات التلفاز من مشاهد وصور وأحاديث وتعليقات.

ويخلص بودريار في نظريته هذه إلى أن تغلغل وسائل الاتصال الجماهيرية في حياتنا في كل مكان إنما يخلق "عالماً من الواقع المفرط"، يتكون من اختلاط أنماط السلوك البشري من جهة والصور الإعلامية من جهة أخرى. ويتألف هذا الواقع الجديد من صور خليطة ومتداخلة تكتسب معانيها ودلالاتها من صور ومشاهد أخرى ترتكز مرجعيتها الأساسية إلى "واقع خارجي". ونجد أمثلة على ذلك في سلسلة الدعايات التجارية التي نشاهدها على شاشات التلفاز، التي تكتسب معانيها ودلالاتها من لقطات أذيعت سابقاً دون الإشارة المحددة إلى هذا المنتج على وجه الخصوص. وليس بوسع مرشح في الانتخابات، على سبيل المثال، أن يحافظ على ديمومة صورته في أذهان المشاهدين تمهيداً للفوز إلا بمواصلة ظهوره على شاشات التلفاز

بشكل متواتر ومكثف أكثر من مرة في اليوم خلال حملته الانتخابية.

جون تومسون: وسائط الإعلام والمجتمع الحديث:

اعتمد جون تومسون في بعض آرائه على كتابات هابرماس، وقام بتحليل العلاقة بين وسائل الإعلام من جهة ونمو المجتمعات الصناعية من جهة أخرى. فقد أدت وسائل الإعلام منذ بداية عصر الطباعة والمطابع حتى الاتصالات الإلكترونية دوراً مركزياً في نمو المؤسسات الحديثة. ولم يبدِ مؤسسو علم الاجتماع الحديث، بمن فيهم ماركس وفيبر ودركهايم، اهتماماً كبيراً بدور وسائل الإعلام في تشكيل المجتمع الحديث حتى في مراحل نموه الأولى. ورغم تعاطف تومسون مع بعض آراء هابرماس، إلا أنه يوجه له النقد، مثلما يوجهه لمدرسة فرانكفورت ولبودريار. فهو يرى أن موقف مدرسة فرانكفورت من صناعة الثقافة كان يتسم بالسلبية البالغة. فوسائل الإعلام الحديثة، في رأيه، لا تحرمنا من فرصة التفكير النقدي؛ بل إنها في واقع الأمر تقدم لنا أشكالاً كثيرة من المعلومات التي لم يكن بوسعنا أن نحصل عليها في الماضي. إن هابرماس ومدرسة فرانكفورت عموماً يعاملوننا كمتلقين سلبيين لرسالات وسائل

الإعلام. أما تومسون، فيقول: "إن الأفراد يناقشون رسائل وسائل الإعلام عند استقبالهم لها، ويحولونها فور ذلك خلال سردهم وإعادة سردهم لها وتفسيرها وإعادة تفسيرها والتعقيب عليها والسخرية منها وانتقادها. إن امتلاكنا لهذه الرسائل وإدماجها في حياتنا يجعلنا قادرين على تنمية مهاراتنا ومخزوننا المعرفي وإعادة تشكيله، ثم اختيار مشاعرنا وأذواقنا، وتوسيع آفاق تجربتنا الحياتية[1] .

وتعتمد نظرية تومسونْ حول وسائل الإعلام على التمييز بين ثلاثة أنواع من التفاعل هي: "التفاعل وجهاً لوجه"، كما في حالة التقاء الناس وحديثهم في تجمّع أو احتفال ما. ويكون التواصل في مثل هذه الحالات غنياً بالإيماءات والإشارات التي يستخدمها الأفراد لفهم ما يقوله الآخرون؛ "والتفاعل بالوسائط"، الذي يتضمن استخدام تقانات الاتصال مثل الورق، والوصلات والإيقاعات الإلكترونية. ويتميز التفاعل بالوسائل بقدرته على الامتداد في الزمان والمكان مما يجعله في هذه الحالة قادراً على الخروج من سياقات التفاعل الوجاهي العادي. ويحدث هذا النوع من التفاعل بصورة مباشرة، كأن يتحدث شخصان عبر الهاتف،

---

(1) Thompson, John B : 1995, **the media and modernity , A social Theory of the Media** (Cambridge: Polity). pp. 42.

غير أنه لا يتميز بكثرة الإيماءات والإشارات التي توحي بتعدد الدلالات والمعاني. أما النوع الثالث فهو "شبه التفاعل بالوسائط" الذي يشير إلى العلاقات الاجتماعية الناجمة عن وسائل الإعلام. ويتصف هذا النوع من التفاعل بالانتشار عبر الزمان والمكان أيضاً، غير أنه لا يخلق الترابط الشخصي بين الأفراد بصورة مباشرة، ومن هنا جاءت تسميته بـــ "شبه التفاعل" ويكتسب النوعان الأولان طابع الحوار، بينما تغلب على النوع الثالث سمة الاتجاه الواحد مثلما هو الحال في برامج التلفاز التي يشاهدها الناس ويتناقشون حولها، وقد تصدر عنهم بعض الملاحظات على أداء المشاركين فيها، غير أن المشارك لا يردّ عليها. ولا يعني تومسون في مقولته هذه أن النوع الثالث يغلب على النوعين الأوليْن من التفاعل – وهذا هو الموقف الذي اتخذه بودريار. بل إن أنواع التفاعل الثلاثة تختلط وتتداخل في حياتنا اليوم، ويرى تومسون أن وسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة تغيّر التوازن بين ما هو عام وخاص في حياتنا. وخلافاً لما يراه هابرماس، فإن ما يدخل نطاق المجال العام يتزايد بصورة أعظم بكثير مما كان عليه في الماضي، مما يفضي إلى تزايد المناقشات والمساجلات حول القضايا العامة في أغلب الأحيان.

تحليلات مانويل كاستلز:

ويمكن القول أن كتاب مانويل كاستلز "الاقتصاد والمجتمع والثقافة" والذي خرج في ثلاثة أجزاء "صعود المجتمع الشبكي"[1] و "قوة الهوية"[2] و "نهاية الألفية"[3] يعتبر من أهم الكتب على المستوى النظري فيما يتعلق بالتفسير السوسيولوجي الذي يقدمه لعصر المعلومات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويبدأ كاستلز استناداً إلى مفهوم النموذج paradigm الذي ابتكره فيلسوف العلم الأميركي

---

(1) Castells, Manuel (1996, second edition, 2000). *The Rise of the Network Society, The Information Age: Economy, Society and Culture Vol. I*. Cambridge, MA: Oxford, UK: Blackwell.
ISBN 978-0631221401

(2) Castells, Manuel (1997, second edition, 2004). *The Power of Identity, The Information Age: Economy, Society and Culture Vol. II*. Cambridge, MA: Oxford, UK: Blackwell.
ISBN 978-1405107136

(3) Castells, Manuel (1998, second edition, 2000). *End of Millennium, The Information Age: Economy, Society and Culture Vol. III*. Cambridge, MA; Oxford, UK: Blackwell.
ISBN 978-0631221395

توماس كون بإعتبار ذلك النموذج الإرشادي الذي يعتمد عليه المجتمع العلمي تتآكل قدرته على التصدي للمشكلات وبحثها، فيسقط، فندخل في مرحلة يطلق عليها "أزمة النموذج" إلى أن يصعد نموذج إرشادي جديد يتصدى بكفاءة لبحث المشكلات المطروحة، ثم بعد مرحلة تاريخية تتآكل قدرته فيسقط، ثم ندخل في مرحلة الأزمة، ومن بعد يظهر نموذج جديد، وهكذا يتقدم العلم. هكذا ابتكر توماس كون مفهوم النموذج الارشادي ليصبح اداة رئيسية في كل العلوم الاجتماعية لتوصيف مراحل تطورها المختلفة. وقد اعتمد كاستلز على مفهوم النموذج الارشادي لكي يحلل اللحظة الراهنة في التطور العالمي عن نموذج عصر المعلومات وتكنولوجياتها وسماتها.

يرى كاستلز أن خمس سمات أساسية تميز تكنولوجيا المعلومات:

- الأولى: هي الطابع الانتشاري.
- الثانية: المنطق الشبكي net working logic.
- الثالثة: المرونة flexibility.
- الرابعة: أن المعلومات هي مادتها الخام.
- الخامسة: تحوّل تكنولوجيات محددة في اطار نظام متكامل.

تقوم الفكرة الأساسية لكاستلز على أساس أنه نشأت صورة جديدة من صور الرأسمالية في نهاية القرن العشرين تتسم بكونها كونية في طابعها، عنيفة في تحقيق أهدافها، ومرنة في نفس الوقت، بصورة تفوق الصور السابقة للرأسمالية. ولكن تتحداها على مستوى الكوكب مجموعات متعددة من الحركات الاجتماعية باسم التفرد الثقافي، ونزوع الناس إلى أن يسيطروا على حيواتهم وبيئتهم. وهذا التوتر بين الرأسمالية وهذه الحركات الاجتماعية هو الذي يميز الديناميكية المركزية لعصر المعلومات. وذلك لكون مجتمعاتنا- كما يقرر كاستلز - تتمأسس باطراد حول التعارض الثنائي بين الشبكة Net والذات Self.

والشبكة تمثل في الواقع التشكيلات التنظيمية الجديدة المبنية على أساس الاستخدام الواسع لوسائل الاتصال المتشابكة.

والنماذج الشبكية تعد سمة من سمات القطاعات الاقتصادية الأكثر تقدماً، والشركات الداخلة في مجال التنافس العالمي الشديد، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات المحلية والحركات الاجتماعية.

أما الذات أو النفس self فترمز إلى الأنشطة التي يحاول الناس من خلال ممارستها تأكيد هويتهم في ظروف التغير

البنيوي الذي يمر بالعالم، والذي يتسم بعدم الاستقرار، الذي يتزامن مع تنظيم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الشبكات الديناميكية.

وتبرز تشكيلات اجتماعية جديدة تتمحور حول الهويات الأولية Primary identities والتي قد تكون دينية أو إثنية أو إقليمية أو قوية كمناط للتركيز.

وهذه الهويات ينظر إليها باعتبارها من وجهة النظر البيولوجية أو الاجتماعية غير قابلة للتغيير، وهي تقف بهذه الصورة في تضاد مع التغيرات الاجتماعية السريعة الإيقاع.

وفي هذا التفاعل بين الشبكة والذات، فإن شرط الحياة الإنسانية والخبرة على مستوى العالم يعاد تشكيلها بصورة جذرية وعميقة.

ويقوم تحليل كاستلز على أساس فرض يذهب إلى "نشوء مجتمع جديد". والمجتمع الجديد كما يقرر "ينشأ حين يلاحظ تحول بنيوي في علاقات الإنتاج، وعلاقات القوة، وفي علاقات الخبرة".

ويمكننا في هذه المرحلة من عرض أفكار كاستلز أن نطرح سؤالاً رئيسياً يتعلق بالافتراضات النظرية التي ينطلق منها؟

- الإفتراض الرئيسي عنده هو التعارض الديالكتيكي بين الشبكة والذات والذي يقوم على أساس التداخل القوي بين افتراضين نظريين. الأول يتركز حول نشأة الشبكة، حيث يشير إلى التفاعل الجدلي بين العلاقات الاجتماعية والتجديد التكنولوجي أو بمصطلحات كاستلز أنماط الإنتاج modes of production وأنماط التنمية modes of development.

- والافتراض الثاني يركز على أهمية الذات، ويعني بذلك الطريقة التي يعرف بها الناس هوياتهم مما يؤثر على ملامح مؤسسات المجتمع.

وبالنسبة للافتراض الأول يمكن القول إن التطور الرأسمالي لأنماط الإنتاج تحركه النزعة للنجاح في مجال ضغوط المنافسة، وذلك في حين أن أنماط التنمية تتطورطبقاً لمنطقها الخاص، لأنها لا تستجيب بشكل آلي للضرورات الاقتصادية.

فالتجديدات التكنولوجية تبزغ من التفاعل بين الكشوف العلمية والتكنولوجية والإدماج التنظيمي لهذه الاكتشافات في عملية الإنتاج والإدارة.

ويشير كاستلز إلى أن هذه التفرقة بين نمط الإنتاج ونمط التنمية قريبة الشبه من التفرقة التي قال بها من قبل الفيلسوف

الفرنسي الماركسي المعروف لويس التوسير حين ميز بين علاقات الإنتاج "الطبقات" وقوى الإنتاج "التكنيك".

أما الافتراض الثاني الذي وجه بحوث كاستلز فهو دور الهوية في التنمية المجتمعية. وفي رأيه أن بناء الهوية في ذاته واقع ديناميكي في تشكيل المجتمع. والهوية عنده هي "عملية بناء المعنى على أساس سمة ثقافية مفردة، أو منظومة من السمات الثقافية، والتي تعطى بها الأسبقية على باقي المصادر المنتجة للمعنى".

وفي ضوء ذلك يصوغ فرضاً مؤداه "أن من يبني هوية جماعية يحدد إلى حد كبير المضمون الرمزي لهذه الهوية ومعناها بالنسبة لهؤلاء الذين يتوحدون مع هذه الهوية، أو الذين يعتبرون أنفسهم خارج دائرتها.

وتأثراً بنظريات عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين يحدد كاستلز ثلاثة أنماط من الهوية كما يلي:

- أولاً- هوية إضفاء الشرعية Legitimizing identity والتي تصوغها المؤسسات المسيطرة في المجتمع لتبسط نطاق سيطرتها على الفاعلين الاجتماعيين ولتبرير هذه السيطرة.

- <u>ثانياً</u>- الهوية المقاومة Resistance identity وهي تلك الهوية التي ينتجها هؤلاء الفاعلين الذين يجدون أنفسهم مستبعدين بحكم منطق السيطرة. وتؤدي هوية المقاومة إلى تشكيل كوميونات Communes أو مجتمعات محلية، كطريقة للتعامل مع ظروف القهر، والتي لا يمكن أن تحتمل إلا بهذه الطريقة.

- <u>ثالثاً</u> - هوية المشروع Project identity والتي تنتجها الحركات التي تطمح إلى تغيير المجتمع ككل، وهي أكثر من كونها وسيلة لتأسيس الشروط التي تسمح لها بالبقاء في وضع المعارضة للفاعلين المهيمنين.

وحين يتعرض كاستلز للمجتمع الشبكي فهو يحلل السمات الرئيسية للظرف الاقتصادي الجديد، والذي يتسم بظهور الاقتصاد المعلوماتي والكوني على حد سواء. هو معلوماتي أولاً لأن التنافس بين فاعليه الرئيسيين "الشركات والمناطق والأمم" تعتمد على قدراتها في توليد المعلومات الإلكترونية. وهو كوني ثانياً لأن أهم جوانبه سواء في مجال التمويل أو الإنتاج تنتظم على أساس كوني. ولعل أهم ما يميز هذا الاقتصاد الجديد "أن لديه القدرة على أن يعمل كوحدة في الزمن الواقعي على صعيد كوني.

ويمكن القول إن الموضوع الرئيسي الذي يكمن وراء تغلغل الاقتصاد الجديد في مناطق متنوعة من العالم، وفي نماذج قطاعية شملتها موجات التغير الاقتصادي، هو أنها تستخدم نفس تكنولوجيا المعلومات، وذلك في ميادين أعمال تختلف اختلافات جوهرية في سياقاتها التاريخية.

ويقدم كاستلز بهذا الصدد مفهوماً جديداً، حين يركز على ظهور ما يسميه "فضاء التدفقات" Space of flows ويعني به الشبكة الكونية المترابطة. وهذه الشبكة تضم عناصر متعددة مرتبطة بعضها ببعض، مثل الشبكات الخاصة، وشبكات الشركات، والشبكات شبه العامة والشبكات المغلقة، مثل الشبكات المالية، والشبكات العامة وطبعاً شبكة الإنترنت. وفي تقديره أن المنظمات الاجتماعية تعيد صياغة نفسها طبقاً لفضاء التدفقات.

وفضاء التدفقات هو الذي يعبر عن المنطق الاجتماعي السائد في المجتمع الشبكي. وعلى سبيل المثال فإن الأسواق المالية أصبحت هي الحدث المركزي في الاقتصاد الجديد الذي تتبعه باقي الأنشطة الاقتصادية.

وتتزايد أهمية فضاء التدفقات المعقد والذي تتركز فيه القوة إلى حد يمكن معه القول إن "قوة التدفقات تسبق تدفقات القوة"!

ونصل في النهاية إلى المشكلة الحقيقية التي تجابه الناس في تعاملهم مع مجتمع المعلومات العالمي، وهي أن المنطق الاجتماعي السائد تشكله الافتراضية الواقعية "Virtual reality" التي تسم فضاء التدفقات، في حين أنهم يعيشون في العالم الواقعي، أي في فضاء الأمكنة المسكونة بالفعل. وهكذا ينشأ نوع من الشيزوفرنيا البنيوية Structural schizophrenia، حيث يتصادم منطقان مكانيان وزمنيان، مما يحدث اضطرابات عميقة في الثقافات على مستوى الكوكب. وهكذا يفقد الناس إحساسهم بذواتهم ويحاولون استعادة هوياتهم من خلال صياغات ونماذج جديدة.

السوسيولوجيا التفاعلية: انهيار المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي:

إذ كنا عنينا من قبل بمناقشة ظاهرة التواصل الاجتماعي والإعلامي و بروز المدونات والمدونين باعتبار التدوين أصبح رمزاً لنشوء فضاء اجتماعي جديد، فلا يمكن في الواقع فهم هذه الظواهر المستحدثة إلا في ضوء التركيز على النقلة الكيفية في النموذج الحضاري من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي.

والمجتمع الصناعي هو ربيب الثورة الصناعية، ولم يكن في الإمكان صياغة وتخطيط مؤسساته وترسيخ قيمه، إلا في ضوء المشروع الحضاري للرأسمالية الأوروبية التي صعدت على أنقاض المجتمع الإقطاعي الأوروبي القديم. وهذا المشروع الحضاري اصطلح على تسميته بالحداثة Modernity. والحداثة مشروع يقوم على عدة أسس هي الفردية والعقلانية والوضعية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، وتبني نظرة خطية Linear في التاريخ الإنساني مبناها أنه يتطور من مرحلة إلى أخرى.

والحداثة كمشروع له تجليات مختلفة. أولها الحداثة الفكرية التي أعلت من شأن العقل، وكان شعارها أن "العقل هو محك الحكم على الأشياء". بعبارة أخرى أهدرت الحداثة الفكرية سلطان وسطوة النص الديني الذي كانت تحتكر تفسيره وتأويله صفوة رجال الدين، الذين كانوا ينطلقون من رؤى للعالم تتسم بالانغلاق وبالرجعية، مما أدى إلى جمود المجتمعات الأوروبية وسيادة الاستبداد السياسي، لأن رجال الدين المحافظين والرجعيين، وضعوا أنفسهم في خدمة الطغاة من الحكام الذين مارسوا قهر شعوبهم.

وهناك وجه آخر للحداثة وهو الحداثة السياسية التي توجهت لتأسيس مجتمعات ديمقراطية تقوم على أساس تداول السلطة والانتخابات الدورية النزيهة، وحرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم. وفي قلب الحداثة السياسية ولدت فكرة المجال العام Public Sphere.

فتشكيل الرأي العام أصبح يتم بمساعدة من مؤسسات مثل وسائل الإعلام، والمحاكم المفتوحة للعامة، والانتخابات، وكان الأمر الرئيسي الذي يعني هابرماس في هذا الإطار هو ضمان عدم تشويه الاتصال، حيث إنه ينظر إلى الاتصال بوصفه أداة حاسمة لتحرير المواطنين. ويقول هابرماس إن النموذج الأمثل

من الموقف الخطابي يقوم على أربع دعائم: الشمولية، والصدقية، والملاءمة، والإخلاص حيث تتم مناقشة الادعاءات المختلفة بعقلانية والتوصل إلى توافق الآراء بشأنها، أما في الواقع فإن التوزيع غير المتساوي للقوة والموارد يؤدي إلى "تشويه الاتصال".

والنظام الشمولي بحكم طبيعته لا يسمح إطلاقاً بوجود "مجال عام" فعال تتم فيه مناقشة توجيهات النظام الأساسية وسياسات الحكومة. وذلك لأنه غالباً يقوم على أساس هيمنة حزب سياسي أوحد، بعبارة مختصرة هذا النظام سواء هيمن عليه حزب سياسي واحد أيا كانت أيديولوجيته "ماركسية" كانت على الطريقة الأوروبية أو أحزاب الأسرة والحزب الواحد مثلاً على الطريقة العربية، يقوم أساساً على استخدام أجهزة الدولة الإيديولوجية- بتعبير الفيلسوف الفرنسي لويس التوسير- لكي تهيمن ليس فقط على حركة الجماهير السياسية ولكن على وعيها الاجتماعي أيضاً، هو نموذج لفرض التفكير الأحادي على المجتمع، مما يؤدي على المدى الطويل إلى العقم الفكري، والانهيار الاجتماعي التدريجي، كما حدث فعلاً بالنسبة للاتحاد السوفياتي.

ومن هنا- تحت تأثير الثورة الاتصالية الكبرى وفي قلبها شبكة الإنترنت- بزغ فضاء اجتماعي جديد يمارس فيه الكتاب والمثقفون حريتهم في معارضة النظم السياسية التي ينتمون إليها، وهو الذي يطلق عليه الفضاء المعلوماتي Cyber Space.

وبرزت المدونات باعتبارها إحدى صور الممارسات الفكرية المستحدثة، والتي خلقت فضاء اجتماعياً جديداً يتسم بالحرية المطلقة الى حد ما، ويخلو من القيود والحدود التي تضعها النظم السياسية والحكومات.

ومعنى ذلك أنه مع انهيار المجال العام التقليدي نشأ مجال عام جديد، يثير في الواقع عديداً من التساؤلات.

والواقع أن هذا المجال العام الجديد يتميز بأنه بتأثير الثورة الاتصالية أصبح مجالاً للمعلومات والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي. وهذه الوظائف المتعددة خلقتها الميديا المتعددة الجديدة وتكنولوجيات الكمبيوتر، ومن شأنها أن تعيد صياغة المجال العام بعد أن اتسعت آفاقه بشكل لا محدود.

ليس ذلك فقط بل إن الفضاء المعلوماتي Cyber Space أدى إلى إعادة النظر في مفهوم المثقف الملتزم والمثقف العام، ويبدو مصداق هذا التوجه في أن عديداً من الكتاب الآن أصبحوا

يفضلون مخاطبة الجماهير من خلال البرامج التلفزيونية، بحكم أن التلفزيون يشاهده كل الناس حتى الأميون منهم الذين لا يقرأون ولا يكتبون. بعبارة أخرى أصبحت الرسالة التلفزيونية أيا كان شكلها أوقع في التأثير من الكلمة المكتوبة، تماماً مثلما أصبح النشر الإلكتروني يزاحم بشدة النشر التقليدي.

ونحن نعرف أن الإذاعة والتلفزيون في عديد من البلاد كانت مغلقة أمام أصوات المعارضة، وذلك في الدول التي تهيمن فيها السلطة على الميديا، وحتى في الدول التي يهيمن فيها القطاع الخاص عليها. غير أن العديد من قوى المعارضة استطاعت تجاوز هذه الحدود بإنشاء محطاتها الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، التي سمحت لها بممارسة المعارضة للنظم السياسية القائمة.

كذلك فأن ظهور شبكة الإنترنت أحدث ثورة في مجال الديمقراطية التشاركية لأنها خلقت فضاءات عامة Spaces جديدة سمحت للأصوات المتعددة أن تعبر عن نفسها.

ومعنى ذلك أن هذه الفضاءات العامة الجديدة أصبحت مجالات حيوية لنشر الأفكار النقدية والتقدمية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون مجالاً للتحكم من قبل الدولة، وإن كان ذلك

صعباً من الناحية الفنية وإن لم يكن مستحيلاً. ولا بد لنا أن نلفت إلى أن الإنترنت كفضاء معلوماتي يمكن أن يكون مجالاً لنشر الأفكار التقدمية أو على العكس لنشر الأفكار المحافظة بل والرجعية. وقد رأينا في العالم العربي مدونات دينية محافظة تنشر الفكر الديني الأصولي بالمعنى السيئ للكلمة، والذي يقوم على أساس القياس الخاطئ والتأويل المنحرف للنصوص الدينية.

وإذا كانت شبكة الإنترنت بفضائها المعلوماتي الواسع الآفاق تقدم فرصاً جديدة للمثقفين التقدميين لكي يمارسوا النقد الاجتماعي المسؤول، ويقدموا رؤاهم لمستقبل مجتمعاتهم، إلا أنهم لا بد لهم- لكي يقوموا بشكل فعال بهذه الوظيفة- من إتقان كيفية التعامل الفعال مع هذه التكنولوجيات الجديدة. وفي ضوء ذلك علينا أن نؤكد أن شبكة الإنترنت ليست مقصورة على المثقفين التقدميين فقط، لأنها مفتوحة لأصوات اليمين والوسط واليسار.

وعلى ذلك فعلى هؤلاء المهتمين بالسياسة كما ستمارس في المستقبل وبالتعبيرات الثقافية الجديدة أن يتابعوا بدقة المدونات والمدونين والفيس بوك وغيرها من التكنولوجيات الحديثة.

والفكرة الجوهرية هنا أنه على شبكة الإنترنت يمكن أن نجد أفكاراً ورؤى الغرض منها خدمة الجماهير العريضة وليس خدمة المصالح الطبقية الضيقة للنخب السياسية الحاكمة، أكانت لصالح أهل السلطة أو لصالح رجال الأعمال.

أصبح اليوم من المسلم به الدور الفاعل لمواقع التواصل الإعلامي والاجتماعي في صناعة الحدث السياسي في العالم العربي، لقد تحول المدونون إلى مصدر للمعلومات وخاصةً بعد التعتيم المفروض على وسائل الإعلام كما حدث في ثورة 25 يناير في مصر وقبلها في تونس وكما يحدث اليوم في سوريا والبحرين واليمن حيث تمتلئ صفحات الإنترنت بمداخلات يومية لناشطين معارضين فضلاً عن أفلام فيديو وغيرها من الأخبار. ولقيت مدونات شهرةً كبيرةً وسلطت عليها أضواء إعلامية وزارها عدد ضخم من الرواد. يوجد في مصر على سبيل المثال 16 مليون مستخدم للإنترنت وفي تونس شارك أكثر من 50 ألف في الكتابة عبر تويتر يوم سقوط النظام وسجل الموقع نحو مليون مشاركة في الأيام التي تلت الأحداث.

أصبح تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات بواسطة الرسائل النصية والفايس بوك والتويتر وغيرها من وسائل التواصل الإجتماعي من أجل إحداث التغيير الإجتماعي من الوسائل القليلة

الكلفة والأكثر إستخداماً وتأثيراً في عمل الحركات السياسية وقد تميزت هذه الحركات والأنشطة التي قام بها الشباب بالدقة والتنظيم والسرعة في ملاحقة الأحداث والذكاء في إختيار الشعارات. باختصار لقد تغير مفهوم المجال العام، فإذا كانت الصحافة المطبوعة ساعدت على جعل أوروبا ديموقراطية عن طريق توفير فضاء للنقاش والإتفاق بين المواطنين المنخرطين سياسياً فإن الإعلام الجديد اليوم هو جزء من الواقع الجديد الذي يجري فيه العمل السياسي والثقافي وبالتالي فإن الإنترنت لا يقوم فقط بنشر الإستهلاك الإعلامي بل يقوم بإعادة إنتاج مجال إعلامي جديد على أنقاض القديم الذي تفكك وأنهار لصالح "مجال عام" من نوع جديد.

وفي الواقع تقدم الثورات العربية مشهداً معاصراً ومتحركاً من التفاعلات الاجتماعية والسياسية، لا يمكن بالضرورة التكهن بمساراته. وبالتالي فإن استخدام مصطلحات ومفاهيم "الثورة" و"الشباب" و"الديموقراطية" و"تداول السلطة"، بغض النظر عن أهميته وضرورته، لا يعني أن هذه الثورات حيث نجحت تحققت فيها الديموقراطية مرة واحدة. فهذه لا تتحقق إلا عبر مراحل تسبقها تنشئة ومعركة ثقافية وثورة لتغيير الأفكار والمواقف والتوجهات والسلوكيات، ذلك أن الاستبداد

والفساد قد توطن في النفوس كما استوطن في البنى السلطوية. وإذا كان صحيحاً إن قيم الديموقراطية ستبنى على أنقاض نظام سياسي فاسد ومستبد، إلا أن السوسيولوجيا التفاعلية في مقاربتها المنهجية ترى إنها لن تولد بسهولة وبسرعة وبصورة صحيحة وسليمة في بيئات شعوب ممزقة اجتماعياً ومتفاوتة اقتصادياً عاشت تحت وطأة القمع والمهانة والتدجين كما لم يحدث له مثيل في التاريخ المعاصر.

لذلك فإن المتأمل في الوضع الجديد للشارع العربي اليوم سوف يكتشف إنه لا بد من "مرحلة تحول" كما حدث في كل ثورات التغيير الكبرى بدءاً بالثورة الفرنسية التي لم تسد قيمها وتحقق أهدافها بسهولة. ولعل أبرز إنجازات جيل الثورات العربية الجديدة إنه حدد عنوانها في الساحات العمومية بعيداً عن العنف، ولم يوكل مهام إنجازها إلى أحزاب أو ايديولوجيا بعينها، بل إن أدواته التقنية ولغته السياسية المستخدمة قفزت فوق العديد من الحواجز الاجتماعية، وتجاوزت منطق الإقصاء السياسي، فشهدت الساحات والتظاهرات تواصلاً كان مغيباً تحت سمع وبصر السلطات الحاكمة.

أتقن هذا الجيل تقنيات العصر وأحسن استخدامها، ساخراً من تكلس أنظمته الحاكمة واهترائها، بالرغم من إنه كان يئن من

وجع الظلم وانتهاك الكرامة الوطنية وتفشي الفساد وغياب المحاسبة والمساءلة. لم يرفع هذا الجيل في ثوراته ايديولوجيات ونظريات، بل توحد خلف شعارات أكثر براغماتية: "الشعب يريد إسقاط النظام" أو ""إرحل" أو "الموت ولا المذلة" في وجه تغوّل السلطة، أو "الوحدة الوطنية" في وجه محاولات التفرقة وشق الصفوف. وقد تحول هؤلاء الشباب إلى مراسلين أتقنوا فنون الدعاية المضادة، فأسقطوا الآلة الإعلامية لأنظمة الحزب والصوت الواحد واحتكار "الخبر والمعلومة"، ونجحوا في تجنب الإنجرار إلى العنف في مصر وتونس، واليمن وسوريا حتى الآن رغم القمع الشديد، بل وحتى الثورة الليبية في بدايتها قبل التدخل الخارجي.

مع ذلك يبقى السؤال: أي دور لعبته تكنولوجيا الاتصال في الثورات العربية؟

ليس من السهولة الإجابة بشكل حاسم ومحدد وتفصيلي على هذا السؤال، ذلك إنه مع الجيل الثاني من التطبيقات الأكثر حداثة وثورية في تكنولوجيا الاتصال، وخاصةً في ما يعنى بتطبيقات (الويب2)، والتي تنطلق من تمكين المستخدم ليس فقط

من التفاعل مع المواد المطروحة على الموقع وإنما تطويرها أو تعديلها أو عرضها وإتاحة المجال لكل المستخدمين من المشاركة في صياغتها. هذه الخاصة أعطتها بعداً تشاركياً سمحت بإطلاق ما يعرف بـــ"المجتمعات الافتراضية". وبالتالي أصبحت تلك المواقع أشبه بمنصات أو وسائل تتيح للجميع إمكانية صياغة وبناء محتواها. أي إنها أصبحت مصنعاً للمواد التفاعلية، تغيّر معها دور المستخدم من "زبون" مستهلك لمحتوى المعروض في المواقع، إلى مشارك أو بصيغة أخرى تحولت هذه المواقع إلى مصنع للمواد التفاعلية، تغيّر معها دور المستخدم إلى "شريك". لقد كان من أهم توصيات المؤتمر الأول لتقنيات الجيل الثاني الذي عقد عام 2004 حول المبادئ الأساسية لتطبيقات الويب2 أن يتم التعامل مع الانترنت كـــ "منصة" فقط لا غير، وأن يتعامل مع المستخدم كمطور، لا كمستخدم، وأن تكون البيانات – فقط البيانات هي القوة الدافعة للتطبيق، أما التفاصيل فيتم تحديدها بواسطة المشاركين.

لا شك أن تطبيقات الجيل الثاني امتازت عن الجيل الأول بقدرتها على جذب أكبر عدد من المستخدمين، إذ هي انتهت إلى تطبيقات تتيح للمستخدم المشاركة والتفاعل، بدءاً بمواقع الدردشة

والمنتديات وغيرها، وإنتهاءً بالتطبيقات الأكثر حداثة وثورية مثل موسوعة الويكيبيديا، وشبكات يوتيوب، وفيسبوك، وتويتر.

كانت هذه القفزة والتطبيقات أكثر جاذبية وانسانية لتأسيسها على فكرة التفاعل والتواصل والمشاركة والتشبيك، ومما زاد من جاذبيتها وانتشارها مسألتان: الأولى إنها لا تحتاج إلى أي نوع من الخبرة التقنية، إذ بإمكان أي شخص التعامل والمشاركة فيها فضلاً عن إنها زهيدة التكلفة، الثانية هو إمكانية استخدامها عن طريق الموبايل، خاصةً في حالة دعم مزود الخدمة لتقنيات الجيل الثالث للموبايل، حيث تتيح الكثير من شركات الهاتف الخلوي إمكانية التواصل مع تلك المواقع.

مع ذلك فالتكنولوجيا وحدها لا تكفي، كما إنه لا بد من التمييز بينها كتقنيات وتطبيقات متاحة، وبين استخدامها وبرمجتها أو شحنها بالمحتوى الذي هو أهم من التكنولوجيا نفسها في إحداث "الأثر". لقد وجد دائماً وفي كل الثورات أدوات للتواصل بين الجماهير والقادة، لكن الفرق الجوهري بين ما كان يحدث في الماضي وما يحدث اليوم هو الزخم والسرعة التي تتيحه. تلك التقنيات. فالفرصة ليست متاحة فقط أمام القادة لمخاطبة الجماهير، ولكن لكل الجماهير لمخاطبة بعضها بعضاً. وهذا لم يكن متاحاً في التقنيات السابقة. كانت كاريزما قائد

الثورة كافية لتختزل الكل في الكثير من الحالات. لم يعد اليوم من ضرورة، بل ومن شروط موضوعية تتيح بروز مثل تلك القيادات. لقد تفتت ذلك في فضاء تفاعلي مفتوح يتمثل في تأثير وسائل الاتصال وقدرتها على التشبيك الهائلة لمختلف التقانات الاتصالية وإدماجها مع بعض، بحيث أصبح عالم الانترنت مفتوحاً الآن على عالم الموبايل ومتشابكاً مع عالم الفضائيات، ولم يعد صعباً على أي محطة فضائية التواصل والتفاعل مع الحدث اليومي عبر الرسائل النصية أو مقاطع الفيديو، حتى من المناطق المحظورة على هذه المحطات. إن عالم اليوم يقف أمام "مشهد إعلامي تفاعلي جديد" أدواته متوفرة مع الجماهير، موجودة في كل مكان، وتتكامل تفاعلياً مع الأدوات التقليدية للإعلام المتمثل بالفضائيات والصحف والإذاعات.

لذلك لم يكن غريباً أن ترفع الجماهير العربية الثائرة شعارات بعض المحطات الفضائية: كالجزيرة والعربية في الساحات والميادين العامة إلى جانب شعاراتها الأساسية المنادية بإسقاط الأنظمة، لأنها عرفت أهمية تقويض الرواية الرسمية الأحادية السائدة عما يجري في بلدانها، فمن يعمم روايته هو من ينتصر في النهاية.

لا يعني ذلك على الإطلاق إن تكنولوجيا الاتصال وحدها تسببت في إطلاق الثورات العربية الراهنة. فهذه لها أسبابها في بنية المجتمع العربي وتركيبة الأنظمة الحاكمة وشرعيتها. فالثورات الشعبية لم تولد من فراغ وليست نبتاً شيطانياً أو مؤامرة كما يدعي الحكام، إنها التغيير النوعي المترتب على الفشل الكمي المتراكم بفعل سياسات الأنظمة على المستوى التنموي والتربوي والسياسي. فسياسات الاستبداد والإقصاء لم ينتج عنها إلا التهميش والفساد، ولم تؤدِ إلا إلى تمديد قوانين الطوارئ وانتهاك الحريات والكرامات والعنف الأمني المفرط، فضلاً عن التلاعب بوحدة المجتمعات والتمييز بين طوائفه ومذاهبه وفئاته بعيداً عن دولة المواطنة والعدالة، وهذا كله لم يكن ممكناً له أن ينتج إلا المزيد من الهزائم مهما رفعت بعض هذه الأنظمة من شعارات لفظية في مواجهة العدو. لم يكن عسيراً أن يكتشف جيل الثورة الجديد تلك العلاقة الجدلية بين مثلث "الاستبداد والتخلف والهزيمة"، لذلك كانت أولويته: "الحرية" و"إسقاط النظام"، ولم يكن جديداً أن تواجه الأنظمة المتكلسة الغارقة في متاهة هذا المثلث شعوبها بنظرية "المؤامرة" و"العمالة".

وبقدر ما هي هذا الثورات هي ثورات شعوب بالمعنى العام للكلمة تعبر عن مختلف أطياف المجتمع العربي ضد الأنظمة القائمة بحثاً عن الحرية والعدالة والكرامة في وجه الاستبداد والفساد بالدرجة الأولى، هي ثورات شبابية في بُعدها الميداني، فقد استطاع هؤلاء أن يفرضوا مزاجهم وشعاراتهم وتكنولوجيتهم في مسيرة وإدارة هذه الثورات حتى على المعارضات الايديولوجية والتاريخية التي ثبت هشاشتها، حتى ليمكن القول أن الاكتئاب القومي الذي خيّم لفترة طويلة قد بدأ يتبدد مع ربيع الثورات العربية الذي يصنعه الشباب وما يمثلونه من أحلام واهتمامات ومن بساطة وانفتاح على فضاء ثقافي معرفي معلوماتي جديد طبع الثورات العربية بطابعه.

المصادر والمراجع

- بلقزيز، عبد الاله: في البدء كانت الثقافة، نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية، دار أفريقيا الشرق، 1998.

- بو بكري، محمد: الديموقراطية في زمن العولمة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1 ، 2001.

- التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، 2009.

- توفلر، الفن: تحول السلطة، بين العنف والثروة والمعرفة، تعريب فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط 2/1996.

- شيللر، هربرت: المتلاعبون بالعقول، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد 243، الصادر في مارس/ آذار 1999.

- علي، نبيل: الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 265، يناير 2001.

- عماد، عبد الغني: سوسيولوجيا الثقافة، المحددات التأ سيسية واشكاليات عصر العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 ، 2010.

- غدنز، انتوني: **علم الاجتماع** . بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط 2005.

المجلات والدوريات

- ابو حلاوة، كريم: "الآثار الثقافية للعولمة، حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة". مجلة عالم الفكر، المجلد 29 (العدد 3- يناير/مارس 2001).

- بلقزيز، عبد الاله: "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، آذار/ مارس 1998.

- العيطة، سمير: تقانات مجتمع المعرفة في البلاد العربية بين الثورة والفجوة الرقمية. لوموند ديبلوماتيك. النشرة العربية - آذار - مارس، 2006.

المراجع الأجنبية

- Appadurai, A. modernity at Large: Cultural Dimension of Globalization. University of Minnesota Press, 1996.
- Arquilla , John ; David F Ronfeldt: **The Emergence of Noopolitik: Toward an American Information Strategy (1999) (Rand Corporation// Rand Monograph Report).**
- Beck, Ulrich. **Risk Society: Towards a News modernity,** sage Publications, London, 1992.
- Beck, Ulrich. What is Globalization? Polity Press; New edition edition (26 Nov 1999).

-Cashmore, Ellis, and Rojet, Chris: Dictionary of Cultural Theorists, Edward Amold pulplishers LTD, New york, 1999.
- Castells, Manuel (1996, second edition, 2000). *The Rise of the Network Society, The Information Age: Economy, Society and Culture Vol. I.* Cambridge, MA; Oxford, UK: Blackwell. ISBN 978-0631221401
- Castells, Manuel (1997, second edition, 2004). *The Power of Identity, The Information Age: Economy, Society and Culture Vol. II.* Cambridge, MA; Oxford, UK: Blackwell. ISBN 978-1405107136
- Castells, Manuel (1998, second edition, 2000). *End of Millennium, The Information Age: Economy, Society and Culture Vol. III.* Cambridge, MA; Oxford, UK: Blackwell. ISBN 978-0631221395
- Giddens A. Modernity and self- Identity, Polity Press, Cambridge, 1991.

- Roberston, R ,. **Globalization: Social Theory and Global Culture**, Sage, London, 1992.
- Thompson, John B : 1995, **the media and modernity , A social Theory of the Media** (Cambridge: Polity).

روابط ومواقع انترنت

http://www.arabadvisors.com

http://www.internetworldstats.com/stats5.htm

http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

http://www.mondiploar.com/article548.html

http://www.caus.org.lb/Home/index.php

- www.globalize . org/puplications / New media, see: Lubbers Ruud.
- www. IFPA. Com. Independent free paper of America.
- Arab Advisors Group Strategic Research Service, 2005 .

المؤلف في سطور

عبد الغني عماد، مواليد طرابلس – لبنان.

أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ، صدر له العديد من الكتب والأبحاث وشارك في عشرات المؤتمرات والندوات، ونشرت أعماله في مختلف دور النشر والدوريات اللبنانية والعربية. منها:

- **حاكمية الله وسلطان الفقيه، قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة**، دار الطليعة، بيروت، 1997، (168 ص)؛ والطبعة الجديدة المزيدة والمنقحة صدرت أيضاً عن دار الطليعة عام 2005. (208 ص).
- **ثقافة العنف في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية**، دار الطليعة، 2001. (208 ص).
- **صناعة الإرهاب، في البحث عن موطن العنف الحقيقي**، دار النفائس، بيروت، (2003).

- **العرب والعالم بعد 11 ايلول / سبتمبر** (عمل مشترك)، مركز دراسات الوحدة العربية، (2003).

- **عبء الآخر، صورة العدو في العقل السياسي الأميركي**، دار الإنشاء، لبنان، (2004).

- **سوسيولوجيا الثقافة : المفاهيم والإشكاليات من الحداثة الى العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2006. (363 ص)؛ وطبعة ثانية 2008.

- **الحركات الاسلامية في لبنان، اشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع**، دار الطليعة، بيروت، طبعة أولى، 2006. (367 ص).

- **منهجية البحث في علم الاجتماع، الاشكاليات والتقنيات**، دار الطليعة، بيروت، 2007. (183 ص).

- **البيئة والانسان، دراسات في جغرافية الانسان المعاش والسياسة**، بالاشتراك مع الدكتور عاطف عطية، دار مختارات، ط 2، 2002. (296 ص).

الثقافة وتكنولوجيا الاتصال

أي دور لعبته تكنولجيا الاتصال في عالم اليوم؟

وهل يمكن الإطلالة على هذا الدور دون التوقف عند العلاقة التفاعلية بين الثقافة والتقانة والإضافات النظرية السوسيولوجية الجديدة في هذا المجال.

يحاول هذا الكتاب تأسيس مداخل نظرية لدراسة إشكالية هذه العلاقة وتعقيداتها بطرحه لفكرة انهيار وتفكك المجال العام التقليدية، وصعود الفضاء المعلوماتي التفاعلي.... والتي كانت ثورات الشباب العربي إحدى ثمراته.

ISBN 978-614-417-058-8



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع